كلية التربية الأساسية / حديثة

قسم معلّم الصفوف الأولى

المرحلة الدراسيّة : الثانية .

الفصل الدراسي : الأول .

مادة: جرائم نظام البعث في العراق .

التدريسي: م.م. عبد الحميد حميد جمعه .

٢٠٢٥ ـ ٢٠٢٦ .

المحاضرة الاولى: نبذة وصفية عن الأنظمة السياسية في العراق (١٩٢١-٢٠٠٣)

المحور الأول: النظام الملكي (١٩٢١-١٩٥٨): (على أثر الثورة الشعبية العراقية الكبرى ثورة العشرين) التي حصلت في العراق بإتفاق، وفتوى، وتوجيه عراقي خالص تم تأليف المجلس التأسيسي من شخصيات عراقية معروفة ومشهورة – كما أشرنا قبل قليل – وبعد ذلك تم تنصيب الملك فيصل الأول ملكا على العراق في (٢٣/٨/١٩٢١) ، وألفت أول حكومة عراقية برئاسة (عبد الرحمن الكيلاني (النقيب الذي استقال بعد سنة فخلفه (عبد المحسن السعدون)، ومن أظهر المواضيع التي حصلت في مدة حكم النظام الملكي وضع دستور في العام ١٩٢٥ ، وإقراره رسميا، وقد سمي بـ (القانون الأساسي الذي صدقه الملك بتاريخ ٢١/ آذار/١٩٢٥، وقد تكوّن هذا القانون من مقدمة وعشرة أبواب اشتملت على ١٢٥) مئةٍ وخمسة وعشرين مادة، واتخذ بموجبها هذا الدستور الملكية نظاما للحكم عندما جعل سيادة المملكة العراقية الدستورية للأمة هي وديعة الشعب للملك فيصل بن الحسين ثم لورثته من بعده، بعدها توالت الحكومات العراقية متعاقبةً حتى العام ١٩٥٨ بانتهاء الملكية، وحلول النظام الجمهوري محلها بانقلاب ثورة (١٤/ تموز / ١٩٥٨)، وقد شهد العراق طوال مدة الحكم الملكي العديد من الأحداث السياسية والعسكرية والإقتصادية المؤثرة في النظام السياسي؛ فقد انضم العراق إلى عصبة الأمم في العام ١٩٣٢ ؛ فأعلن إستقلاله الرسمي عن المملكة المتحدة (بريطانيا العظمى). وحدثت في العام ١٩٣٦ الثورة العربية الكبرى في سوريا والأردن، وإنقلاب (بكر صدقي) في العراق. وشهدت البلاد حركات عسكرية لمجموعة من الضباط أشهرها (حركة مايس) في العام ١٩٤١. ونشبت عدة حروب متعاقبة منها حرب ١٩٤٨ ، ثم حرب ١٩٥٦ ضد (مصر) بعدوان ثلاثي، ومن الإنجازات الظاهرة التي تمت في العهد الملكي إنشاء مجلس الإعمار الذي ما تزال العديد من منجزاته شاخصة إلى الآن، وقد إنتهى النظام الملكي في العراق بعد إنقلاب ١٩٥٨) الذي قتل فيه الملك فيصل الثاني وعدد من أفراد أسرته وحاشيته، وعدد من المسؤولين في الحكومة وبذلك بدأت حقبة زمنية و نظام سياسي جديد.

المحور الثاني: العهد الجمهوري (١٩٥٨-١٩٦٨): بدأ العهد الجمهوري الأول في العراق بإنقلاب (١٤) تموز / ١٩٥٨) الذي قام به عدد من الضباط العسكريين، وقد تولى الزعيم (عبد الكريم قاسم وعدد من الضباط العسكريين مقاليد الحكم في العراق، وتم إلغاء القانون الأساسي

لعام ١٩٢٥ ، وأصدرت الجهة القائمة بالانقلاب دستورا مؤقتا في (٢٧) تموز /١٩٥٨) أمضى عليه رئيس الوزراء؛ فأعلن رسميا، وكان مكونا من (٢٧) سبع وعشرين مادة ثم أضيفت إليه ثلاث مواد؛ فأصبح مكونا من (٣٠ ثلاثين) مادة، واستمر ذلك حتى وقوع انقلاب (٨/ شباط /١٩٦٣) عندما حصلت أحداث أدت إلى مقتل الزعيم (عبد الكريم قاسم، وتولّي البعثيين السلطة، وتم اختيار عبد السلام محمد عارف رئيسا للجمهورية)، وتحصل إصدار دستور (٤/ نيسان/١٩٦٣) الذي تكون من (٢٠ عشرين) مادة، وكانت السيادة للمجلس الوطني، ثم صدر دستور (٢٢) نيسان /١٩٦٣) ، ثم دستور (٢٩ / نيسان/١٩٦٤)، وقد استمر حكم عبد السلام محمد عارف حتى وفاته في (١٣/ نيسان/١٩٦٦) نتيجة سقوط الطائرة التي كانت تقله مع عدد من الوزراء والضباط والمراتب بين مدينة البصرة والقرنة؛ فتولى الحكم بعده أخوه عبد الرحمن محمد عارف الذي كان رئيسا لأركان الجيش وابتدأ حكمه من (١٦ / نيسان /١٩٦٦) حتى إجباره على التنحي بأمر الانقلابيين في ١٧/ تموز / ١٩٦٨، والسفر إلى تركيا.

المحور الثالث: العهد الجمهوري (البعثي ١٩٦٨-٢٠٠٣): بدأ هذا العهد بإنقلاب (١٧/ تموز / ١٩٦٨) الذي قاده مجموعة من الضباط البعثيين؛ فأجبروا الرئيس آنذاك عبد الرحمن محمد عارف على التنحي مقابل ضمان حياته وحياة إبنه. وقد كان نظام الحكم شموليا تفرد فيه نظام الحزب الواحد إذ منعت الأحزاب من ممارسة النشاطات السياسية، ومسك زمام الحكم، ومقاليده حزب البعث البائد، وألف مجلس لقيادة الثورة جمع بيده السلطتين التشريعية، والتنفيذية حتى إنشاء المجلس الوطني الذي كان صوريا يمثل السلطة التشريعية التي كانت في حقيقة الأمر بيد رئيس مجلس قيادة الثورة وهو رئيس الجمهورية نفسه الذي كان في بعض الأحداث والمواقف يتسلم منصب رئيس الوزراء أيضا، لقد شهدت هذه الحقبة الزمنية من حكم البعث التضييق على الحقوق والحريات، ومحاربة التيارات الدينية، وغير الدينية، ومنع أي نشاط سياسي أو حزبي لها، وزج قادتها وأعضائها في المعتقلات والسجون تحت تهم كاذبة وغير صحيحة، وقد استمر هذا النظام بسياسته هذه حتى إسقاطه بدخول قوات الاحتلال الأجنبي إلى العراق في (٩/٤/٢٠٠٣) ؛ فتم إصدار قانون الدولة للمرحلة الانتقالية في العام ٢٠٠٤ ، ثم صدر دستور العراق في العام٢٠٠٥ بعد التصويت عليه بالاستفتاء الشعبي الدستوري؛ فتم تأليف الحكومة بموجبه.

المحاضرة الثانية: إنتهاكات النظام البعثي الحقوق والحريات العامة

على الرغم من أن دستور العام ١٩٧٠ قد نص على بعض الحقوق السياسية ، وكفلها للمواطن العراقي فإن هذه الحقوق قد صيغت على وفق مفهوم (حزب البعث للحقوق السياسية، وللديمقراطية التي كان يُريدها هو فقط إذ كان يرفض الديمقراطية البرلمانية لأنها ديمقراطية برجوازية لا تتواءم مع الواقع الذي يعيشه المجتمع العراقي – كما ترى القيادة السياسية للحزب، واتخذ بدلًا منه ما يسمى بـ (الديمقراطية الشعبية التي كانت بحسب مفهوم حزب البعث تعني حق) كل الطبقات والفئات الاجتماعية المؤمنة بالوحدة والحرية والاشتراكية؛ فكان هذا شعار حزب البعث البائد في التعبير عن رأيه، والمشاركة في بناء المجتمع وقيادته بسلطة المؤسسات السياسية التي يقف في مقدمتها حزب البعث البائد، وهكذا فالحقوق السياسية بحسب مفهوم حزب البعث البائد للديمقراطية كانت تقتصر على الفئات والطبقات التي يمثلها الحزب الحاكم فقط. وهذا المفهوم كما يبدو يتنافى مع أهم المبادئ التي تستند إليها الحقوق السياسية التي هي الحرية والمساواة وسيادة الشعب للديمقراطية. وكل هذه الجوانب قد أثرت في نطاق ممارسة المواطن لحقوقه السياسية الواردة في دستور العام ١٩٧٠ ، وكيفية معالجة الأخير لها، إلا أن (١) احتوى دستور العام (١٩٧٠) المؤقت على ٦٧) سبع وستين مادة عند صدوره ، وبعد التعديلات عليه طوال مدة إنفاذه (١٩٧٠) – (٢٠٠٣) أصبح عدد مواده (٧٠) سبعين مادة موزعة على خمسة أبواب وأفصل. وللتفصيل يُنظر: دستور ١٩٩٧ المؤقت، و(٢) قانون إصلاح النظام القانوني رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٧ ، وزارة العدل ، رقم الإعلام القانوني ، بغداد / ١٩٧٧ ، الوقائع العراقية: ٤٧، فالنظام قد وضع قيدا لكل هذه الحريات مفاده أن تكون منسجمة مع ما يسمى بـ (خط الثورة القومي التقدمي) وبذلك نسف الحريات مرة واحدة بهذا القيد؛ لأنه مكن السلطة من منع أي حق من الحقوق المنصوص عليها متى رأت أو ادعت أنه مخالف للخط الذي تسعى لبلوغه، وفي الواقع كان النظام البائد يعتمد سياسة التطهير العرقي للتخلص من المعارضين لسياسته إذ قام باغتيال المئات من الشخصيات السياسية، والأكاديمية ، والعلمية المعارضة للنظام وسياساته ، بل إن النظام قام بتصفية كل من يعارض أفكاره، وتوجهاته حتى إن كان من المنتمين لحزب البعث؛ فقد قام بتصفيتهم على مراحل تمثلت بالحكم بإعدام (٢٢) اثنين وعشرين واحدا منهم ، والسجن لثلاثة وثلاثين آخرين بمدد تتراوح من (سنة واحدة إلى خمس عشرة سنة)، وقد نفذ حكم

الإعدام بهم صباح يوم (٨/٨/١٩٧٩) بإشراف مباشر من رأس النظام البعثي للتخلص من أعضاء مجلس قيادة الثورة) الذي جاء أساسًا في (١٧- ٣٠ تموز (١٩٦٨) بالقتل أو الغدر. ولم يكن في تلك الجمهورية البعثية الظالمة التزام بالمؤسسات الدستورية ، ولا قضاء محايد أو مستقل يستند إليه المواطنون في الدفاع عن أنفسهم ، وحقوقهم أمام جرائم القتل والاعتداء على الكرامات التي يمارسها حزب البعث ضد المواطنين فضلا عن منحاهم في كتابة القوانين والقرارات وتطبيقها خلافا لكل القوانين الإنسانية كقرارات قطع اللسان لكل من انتقد رأس النظام ونظامه ، والوشم على الجباه ، وقطع الأذن والأيدي والأرجل ، وغيرها من القرارات التي تُنتهك فيها حقوق الإنسان ؛ فقد أصدر العديد من القرارات التي تنص على إعدام كل من يثبت ولاؤه لغير حزب البعث منها القرار رقم (٤٦١) في (٣١/٣/١٩٨٢) الذي نص على إعدام كل من يثبت انتماؤه لحزب الدعوة الإسلامية وبأثر رجعي وشملت التصفيات أعضاء في الأحزاب القومية، والشيوعية، والاشتراكية، وغيرها من الأحزاب العلمانية بقرارات الإعدام والتصفيات. وقد أعدم العديد من شخصيات تلك الأحزاب داخل العراق ، وطورت كوادرها التي هاجرت إلى خارج العراق، وإنَّ هذا القرار يمثل مخالفة للميثاق العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية الصادرة في العام ١٩٦٦ التي صدقها النظام نفسه في ٢٥/١/١٩٧١. وقد مارس رأس النظام، ونظامه أشدَّ أنواع الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان بتصديه قمعا لإنتفاضة الشعب العراقي في (١٥/ شعبان / ١٤١١هـ) الموافق للأول من آذار في العام ١٩٩١ التي إشترك فيها الشعب العراقي في (١٤/أربع عشرة) محافظة عراقية من أصل١٨، ومن الإنتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان التي مورست في قمع الانتفاضة الشعبانية، والمناطق التي شهدت الإنتفاضة ما يأتي:

أ. الإعدام بدون إجراءات قضائية، بل اعتمد على الظن والشبهة لتنفيذ الإعدام فورا في الموقع. ب التعذيب باستعمال الممارسات غير الإنسانية. ت. الإحتجاز التعسفي للناس. ث. أخذ الرهائن واستعمال النساء والأطفال دروعا بشرية. ج انتهاك حقوق الممارسات الدينية، والممتلكات. ح. قتل المواطنين بدفنهم أحياء في مقابر جماعية على الشبهة والظن. خ. حالات الاختفاء الجماعي لعوائل أو جماعات في ظروف غامضة. د. التعامل مع المنتفضين بعناوين طائفية، وعنصرية. ذ. منع الغذاء والرعاية الصحية للمشكوك بمشاركتهم في الانتفاضة مع عوائلهم. ر. التمثيل بجثث القتلى بعد تعذيبهم وقتلهم. ز. الإجهاز على الجرحى في المستشفيات. س. قتل

الشباب أمام ذويهم وأهلهم، وترك جثثهم معلقة أمام بيوتهم. ش قتل المعارضين بربط أيديهم وأرجلهم، ووضع ثقل ورميهم في النهر. ص. رمي المعارضين للنظام من علو شاهق بواسطة الطائرات المروحية ليصل إلى الأرض ميتا.

الفرع الثاني إنتهاك الحريات العامة: لم ينص دستور العام (١٩٧٠) المؤقت على الحق في المشاركة العامة بشؤون البلد صراحةً وإنما جاء إقراره بهذا الحق إقرارًا ضمنيا في المادة (٤٨) منه بالقول: ((يتألف المجلس الوطني من ممثلي الشعب في مختلف قطاعاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويتم تشكيله وتحديد طريقة العضوية وسير العمل منه وصلاحياته بقانون خاص يسمى قانون المجلس الوطني))، وبهذا يعد عدم النص صراحةً على هذا الحق من دستور (١٩٧٠) تراجعا واضحا عما ورد في دستور (١٩٦٨) المؤقت الذي نص صراحةً في المادة (٤٠) منه على أن الإنتخاب حق للعراقيين ينظمه القانون...إلخ)). وهذا التراجع كان له أثر كبير في مدى ظهور حق المساهمة والانتخاب – وهو أهم نوع من أنواع الحقوق السياسية – إلى حيز التطبيق والممارسة الفعلية في ظل دستور (١٩٧٠) المؤقت خاصةً وأن المادة (٤٧) منه عندما أشارت منهاج جرائم حزب البعث البائد المحظور إلى تأليف المجلس الوطني الذي يمثل مختلف قطاعات الشعب لم تحدد طريقة اختيار أعضاء المجلس فيما إذا كان بالانتخاب، أو بالتعيين وإنما ترك أمر إقرار ذلك إلى قانون خاص، وعندما أصدر النظام قانون المجلس الوطني رقم (٢٢٨) لعام (١٩٧٠) المعدل بالقانون رقم (٧٢) لسنة (١٩٧٣) فقد اعتمد على مبدأ التعيين في تكوين المجلس الوطني بدلا من الانتخاب. وهذه صيغة غريبة جدا على مؤسسة تمثيلية يفترض أن تقوم بمنهج الانتخاب الذي ليس سواه من منهج صحيح لإقامة المؤسسات التشريعية التمثيلية ؛ لذلك ظلت ممارسة حق المساهمة في الشؤون العامة والحقوق المتفرعة عنه الانتخاب التصويت والترشيح غائبة عن الحياة السياسية العراقية في العهد الجمهوري إلى أن أصدر النظام البعثي في أوائل (١٩٨٠) قانون المجلس الوطني رقم (٥٥) لسنة (١٩٨٠)) وقد نصت المادة (٢) منه على أنه ((يجري اختيار الأعضاء عن طريق الانتخاب الحر المباشر وبالاقتراع العام السري))، ونصت المادة (١٢) منه على ((أن لكل عراقي أو عراقية أن يكون ناخبا، أو مرشحا إذا توافرت فيه الشروط المنصوص عليها في هذا القانون))، وقد أوجب هذا القانون توافر شروط مشددة في الناخب والمرشح ، فلم يحظ معظم العراقيين بفرص متساوية

لممارسة حقوق الانتخاب والتصويت والترشيح لأن بعض تلك الشروط كانت عقبة حالت دون ترشيح الكثيرين لعضوية المجلس الوطني مثل الإيمان بقادسية صدام ، وأنها الطريق الذي ليس سواه من طريق للحفاظ على العراق، وأن يكون مؤمنًا بالاشتراكية، وذا سلوك اشتراكي)، وقد خضع قانون المجلس الوطني رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٠ إلى تعديلات عديدة منذ صدوره شملت العديد من مواده بما يخدم مصلحة النظام وأهدافه الأحادية الجانب، وبقي هذا القانون نافذا إلى أن أصدر النظام في أواسط التسعينات من القرن الماضي – أي بعد مرور (١٥/ خمسة عشر عامًا على تشريع القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٠ (السابق) – قانون المجلس الوطني رقم ٢٦ لسنة ١٩٩٥ الذي ألغى القانون (السابق) بالمادة ٩٠ منه، ومن الملاحظ على هذا القانون الجديد أنه لم يغير من الشروط التي أوجبها القانون السابق في الناخب والمرشح، بل وثق شروطا غريبة زادها على شروط القانون السابق منها منع من مارس التجارة خلال مدة الحصار المفروض على العراق منذ ٦/آب / ١٩٩٠ أن يرشح لعضوية المجلس الوطني. واستمر هذا الحرمان لدورتين متتاليتين بعد رفع الحصار، (٤) الوقائع العراقية ، العدد ٢٧٦٤ ، ١٩٨٠، وقد ظن النظام البعثي أنه قد أجرى أول عملية انتخابية في حزيران من العام ١٩٨٠ بعد أن غابت عن الحياة السياسية أكثر من (٢٢/ اثنين وعشرين عامًا منذ قيام الجمهورية في العام ١٩٥٨. . والحقيقة أنها كانت انتخابات صورية فقط؛ لأن النظام لا يريد إلا من هو من دائرة فكره وسياسته؛ فقد رشح في انتخابات العام (١٩٨٠) مثلا (٨٤٠ ثمانمائة وأربعون مرشحًا تنافسوا على (٢٥٠ / مئتين وخمسين مقعدًا على أن يكون هناك مقعد لكل (٥٠/ خمسين ألف عراقي)، وعلى الرغم من أن عددا من المرشحين كانوا من خارج حزب البعث الحاكم لكنهم كانوا ملزمين بأن يثبتوا أنهم غير معارضين لهذا الحزب، ويكونوا في الأقل من مؤيديه. وكان هذا قيدا لحرية الترشيح، وقد أشار التقرير السياسي للمؤتمر القطري التاسع إلى أن حرمان أعضاء الحزب الشيوعي من الترشيح لخيانتهم للوطن والشعب والثورة، والمنسوبين للفئات السياسية العميلة والمعادية للثورة)). ومنع من الترشيح من سبق له أن كان عضوا في المجالس النيابية في العهد الملكي، وكذلك الأحزاب والحركات، والشخصيات التي كانت تتقاطع سياسيا وفكريا مع سياسة البعث وفكره. وهذا دليل على تفرد الحزب بالسلطة، وتحريم، وحظر لكل الأحزاب السياسية المعارضة للنظام بحرمانهم من المشاركة والترشيح لعضوية المجلس الوطني؛ فلم يحصل أي ترشيح من خارج الحزب الحاكم ومؤيديه ومنظماته المهنية والشعبية. وقد أسفرت الانتخابات عن فوز أعضاء

حزب البعث بأغلبية المقاعد إذ فاز البعثيون ب (٢٢٠) مئتين وعشرين) مقعدًا، أي ما يوازي (٨٨) من المقاعد الكلية، في حين مُثِّل المستقلون الموالون للحزب بالمقاعد المتبقية بنسبة (١٢%)، وعلى الرغم من استمرار المجلس الوطني في أعماله حتى إسقاط النظام في العام ٢٠٠٣ ظل تحريم كل الأحزاب السياسية المعارضة للنظام، وحظرُها من المشاركة والترشيح لعضوية المجلس الوطني.

الفرع الثالث إنتهاك الحق في التعددية الحزبية: أقر دستور العام (١٩٧٠) المؤقت بهذا الحق، وفصَّل في تحديد تفرعاته المختلفة (الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات عندما نصت المادة (٢٦/ السادسة والعشرون منه على أن يكفل الدستور حرية... تأسيس الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات وفق أغراض الدستور وفي حدود القانون... إلخ)). وبهذه المادة يعد دستور (١٩٧٠) المؤقت أول دستور عراقي ينص صراحةً على حرية تأليف الأحزاب السياسية منذ العام (١٩٥٨) بينما اكتفت الدساتير السابقة بالنص فقط على حرية تأليف الجمعيات، وأحيانًا النقابات، ثم تأتي القوانين المتعلقة بتنظيم الجمعيات لتشمل بأحكامها تنظيم شؤون الأحزاب السياسية أيضًا، وقد عمل النظام البعثي في الوقت نفسه على تقييد حرية ممارسة هذا الحق طوال مدة حكمه في ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى (١٩٦٨ – ١٩٧٨): شجع النظام في هذه المرحلة تنظيم الجمعيات والمنظمات المهنية والنقابات العمال المعلمين والموظفين)، وألفتِ العديد من المنظمات الجماهيرية مثل الإتحاد العام لنساء العراق، إتحاد طلبة العراق والإتحاد العام لشباب العراق لكن في إطار الصيغة المركزية التي اتبعها النظام بإشراف الحزب الحاكم (حزب البعث وتوجيهاته)، وأما بشأن الأحزاب السياسية فقد سمح النظام في التعددية برغبة زائفة في المصالحة مع والمجموعات المعارضة مثل (الشيوعيين والناصريين والبعثيين اليساريين، وقد بادر النظام بإعلان ميثاق العمل الوطني في تشرين الثاني ١٩٧١ الذي أكد سماح النظام لضمان ((كافة الحريات الديمقراطية لجماهير الشعب وقواها الوطنية بما فيها حرية الأحزاب السياسية، والجمعيات، وحرية الصحافة، وغيرها من الحريات التي تشرعها الدولة))، وتحقيقا لذلك أُسست الجبهة الوطنية القومية التقدمية في تموز (١٩٧٣) التي ضمت حزب البعث، والحزب الشيوعي، ثم انضم إليها الحزب

الديمقراطي الكردستاني وامتازت الحركة الحزبية في هذه المرحلة بحوارات، وتحالفات مؤقتة مع الحزب الحاكم من جانب، وبضربات خفيفة من جانب آخر.

المرحلة الثانية: (١٩٧٩ – ١٩٨٨): بدأت هذه المرحلة مع خروج الحزب الشيوعي العراقي من الجبهة الوطنية القومية التقدمية)، وإغلاق صحيفته المركزية (طريق الشعب في آذار ١٩٧٩؛ وبهذا انفرد الحزب الحاكم بالساحة السياسية الحزبية كما انفرد بالسلطة السياسية، ولقد أصبح كل شيء في العراق يتبع أيديولوجية البعث، ومجمل النظام السياسي يخضع لزعيم واحد كرس عبادة الشخصية؛ فأصبح الفرد خاضعًا تماما لمشيئة الدولة التي هي مشيئة القائد الملهم، وظاهرة (الحزب الواحد).

المرحلة الثالثة: بعد العام (١٩٨٩): بدأت هذه المرحلة مع الظروف التي خلفتها الحرب العراقية الإيرانية والمركزية في الحكم، والحياة الحزبية إذ بدأ النظام السياسي بالتوجه نحو إجراء بعض الإصلاحات السياسية الصورية وتمثلت انتهاكات النظام ضد الحريات العامة بما يأتي:

أ– انتهاك حرية الفكر والرأي، والصحافة. ب – تجريم تأسيس الأحزاب السياسية، والانتماء إليها. ت – منع تأسيس الجمعيات والنقابات المهنية خارج إطار حزب البعث. ث تجريم ممارسة بعض الشعائر الدينية، ومنع البعض الآخر وتقييده. ج– إعدام المعارضين السياسيين، وتعذيبهم.

وعاش العراق تحت هيمنة نظام شمولي دموي تمثل في نظام الحزب الواحد الذي دام أكثر من ثلاثة عقود، وكل من ينتمي إلى جهة حزبية غير (حزب البعث)، أو إلى جهة سياسية، أو يعمل لحسابها أو مصلحتها يعاقب بالإعدام. ومثال على ذلك إصدار قرار بالرقم (٤٦١/أربعمئة وواحد وستين) لسنة (١٩٨٠) يقضي بإعدام كل من انتمى أو روّج لأي حزب إسلامي، أو المتعاطفين معه، والمروجين له وبأثر رجعي؛ فاستشهد نتيجة ذلك آلاف من أبناء الشعب العراقي، ولقد عمل هذا النظام على فرض نظرية الرأي الواحد والثقافة البعثية الواحدة؛ ولأجل هذا عمدت أجهزة النظام القمعية على تصفية العديد من الرموز الوطنية والدينية من علماء، وأدباء، ومثقفين لا لذنب إلا لأنهم خارج فكر حزب البعث.

المحاضرة الثالثة: أثر سلوكيات النظام البعثي في المجتمع، وسلطته على الدولة

المحور الأول: الاعتقالات الاعتباطية والتعسفية وتنظيم السجون والإعدامات واستخدم النظام سياسة الاعتقالات الاعتباطية كأداة لإرهاب الناس، دون وجود أسباب قانونية واضحة، وتم الزج بآلاف المواطنين في السجون دون محاكمات، مع ممارسة تعذيب قاسٍ ضدهم، وتم تنفيذ الإعدامات بصورة جماعية وبطرق غير إنسانية، حيث استخدمت الدولة هذه الأساليب كوسيلة لبسط الهيمنة.

الفرع الأول: الاعتقال التعسفي للمنتسبين إليه وتعذيب السجناء، ولم تقتصر الاعتقالات على المعارضين، بل طالت حتى المنتسبين للحزب في حال الاشتباه فيهم أو رغبة النظام في التخلص منهم، وتم تعذيب المعتقلين باستخدام وسائل وحشية، شملت التعليق والضرب والصدمات الكهربائية، وحرمانهم من العلاج والطعام، ويستعرض هذا القسم ممارسات النظام البعثي بصورة منهجية ومنظمة، أظهرت انتهاكًا ممنهجًا لحقوق الإنسان.

. اعتقال المواطنين، ومنح النظام الأجهزة الأمنية صلاحيات مطلقة للاعتقال والتعذيب، وتمت عمليات الاعتقال دون مذكرات قضائية أو أسباب قانونية، ورافقها إخفاء قسري، ووثّقت منظمات حقوقية اعتقال عشرات الآلاف من المواطنين دون محاكمة أو تهمة.

. اعتقال الأكراد داخل العراق، حيث استُهدِف الأكراد في حملات تطهير عرقي ضمن سياسة "التعريب".، وأُجبر الكثير منهم على ترك مناطقهم، وتم تدمير قراهم ودفنهم أحياءً، وأبرز الانتهاكات كانت حملة "الأنفال" عام ١٩٨٨ التي راح ضحيتها أكثر من ١٨٢,٠٠٠ كردي.

الفرع الثاني: التعذيب والقتل والإبادة: لجأ النظام إلى تعذيب المعتقلين حتى الموت، واستخدم المحاكمات الصورية والأحكام الجاهزة للإعدام كوسيلة للترهيب، مارس إبادة جماعية ضد الطوائف والعرقيات التي تعارضه أو لا تتماشى مع توجهاته القومية.

الفرع الثالث: الفصل بين السلطات وتعمّد النظام تهميش القضاء، ومنح الأمن صلاحيات فوق دستورية، وأصبح القضاء تابعًا للأجهزة الأمنية، مما ألغى مبدأ الفصل بين السلطات، وكرّس مبدأ الحزب الواحد.

الفرع الرابع: سلطات الحكم في ظل النظام: حيث تم تكريس سلطة مطلقة في يد صدام حسين، حيث جُمعت السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية، القضائية) بيده، ومارس صدام الحكم بشكل فردي دون مساءلة أو رقابة، واعتمد على الولاء المطلق وليس الكفاءة.

أ. السلطة التشريعية: تم تجريد البرلمان من سلطاته وتحويله إلى أداة صورية لإصدار قرارات الحزب.

ب. السلطة التنفيذية: كانت خاضعة بالكامل لرئاسة الجمهورية، التي سيطر عليها صدام شخصيًا، وأدار الدولة بعقلية عسكرية أمنية.

ج. السلطة القضائية: تم تهميش القضاء وتحويله إلى أداة طيّعة في يد النظام، لا يمتلك استقلالية ولا صلاحية فعلية، وان أهم أسس استخدام الإجراءات القسرية لحزب السلطة اعتمد النظام على العنف والإرهاب لضبط الشارع، واستخدم الاعتقال، التعذيب، الإخفاء القسري، والإبادة الجماعية كأسس لبقائه في الحكم.

المحاضرة الرابعة : المرحلة الانتقالية واثرها في محاربة السياسات الاستبدادية

الفرع الأول: مفهوم العدالة الانتقالية، ومزاياها العدالة الإنتقالية تلك الوسائل التي تبحث في كيفية معالجة مخلفات الدكتاتورية والأنظمة الاستبدادية؛ فهي – إنا – مفتاح التحقيقات عن الجرائم المرتكبة بحق الأفراد وفقا للمعايير القانونية، وتطبيقا للمعايير الديمقراطية بوصفها منهجا بديلًا عن سلوك تلك الأنظمة. أما العدالة الانتقالية في العراق فقد ولدت بعد سقوط الحكم الشمولي المستبد في نيسان (٢٠٠٣) نتيجة الاحتلال الأمريكي للعراق في سياق الصراعات الدولية، وهيمنة الولايات المتحدة على العالم، ولأن حاجة العراق للتغيير السياسي كانت ملحة سواء أتمت من داخل البلاد أم بتأثير خارجي ؛ فإن عملية التغيير المسلحة كانت خيارًا لا مفر منه لدى المعارضة التي أجبر أغلب قياداتها على الهجرة من الوطن طوال عقود الحكم البعثي ، والتقت مطامح الشعب العراقي في تفكيك الحكم الشمولي ، والتحول إلى الحكم الديمقراطي مع هذا الحراك الدولي، وخرج العراق من الاستبداد ؛ ليقع تحت نير الاحتلال الذي جاء رافعا شعار التحرير ولكن الواقع العملي قد أثبت مدى تأثيره السلبي على النواحي السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية كلها، وللعدالة الانتقالية مزايا يمكن تبيينها في الفقرة اللاحقة.

أ التدرج: لابد أن تكون آليات تطبيق العدالة الانتقالية متدرجة ؛ لأن كما كبيرا من التداعيات التي تجذرت في المجتمع لا يمكن تغييرها دفعة واحدة : ، فتراكم إرث استبدادي في التعذيب، واستعمال العنف يحتاج إلى سلسلة من علاجات متنوعة بتنوع آثاره ، وأن عقودا من الحكم الشمولي لا يمكن أن تنقلب رأسًا على عقب إلى حكم ديمقراطي سوي وفاعل من دون المرور بمراحل زمنية تزيل الأثر ، وتستبدله. ب. الامتداد الزمني إن التدرج في تطبيق العدالة الانتقالية يتطلب امتدادا زمنيا لإرساء أسسها؛ فكما أن التحول الديمقراطي يكون على وفق جدول زمني فإن برامج مؤسسات العدالة الانتقالية تكون كذلك. وما دام الشعب قد رضي بالحكم الديمقراطي لإرساء العدل والإنصاف ، والقصاص ؛ فهذا يعني تعاقبا لجلسات محاكم تستغرق هددا زمنية ، وتأهيلا، وتدريبا الملاكات بشرية، وتطويرا لمؤسسات سارت عقودا على مناهج الإقصاء ، وعدم احترام الآخر فضلا عن تأسيسي لـ لثقافة الديمقراطية ، وحقوق الإنسان تأسيسا نابعا من واقع المجتمع ، ومتناسبا مع بنيته الاجتماعية ، والثقافية. ج. التشاركية: لا يمكن لجهة دون أخرى أن تتولى مهمة إرساء آليات العدالة الانتقالية ، وتنفيذها في المجتمع ؛ فهي مهمة ليست باليسيرة إذ تصطدم بمظاهر ترسخت إبان عقود الاستبداد من تمييز ، وتفضيل العرق أو قومية أو إثنية على أخرى، وإن زوال السلطة من جماعات أفادت مباشرة منها قد تعمل على إعاقة العمل من دون إشراك فئات المجتمع ومساندتها في التنفيذ بكل مراحله وإن العمل على القواسم الوطنية المشتركة، وتعزيز روح المواطنة تساعد كثيرا على أن يكون العمل جماعيا ، ويتخذ طابعا وطنيا إذ إن النظم المستبدة تعمل على تمزيق النسيج الوطني، وتعمل على تأجيج التناحر لأنه الرهان الناجع على بقائها في سدة الحكم ؛ فنجد فئات الشعب نفسها في تناحر مع بعضها ، وتتولد بينهم العداوات إلا أن اللجوء إلى الهوية الوطنية هو السبيل الأمثل للعودة إلى ما قبل الاستبداد ، والعمل على رأب الصدع المجتمعي الكبير الذي خلفه فيه من النواحي جميعها. وهذا جوهر مبادئ العدالة الانتقالية ؛ فالمجتمع ينحو للاستقرار حيثما ترسو العدالة والإنصاف، ويستقيم الميزان ليعود الأفراد متساوين بالحقوق والواجبات بغض النظر عن أي هوية فرعية قد تطغى على الهوية الوطنية. وهذا أول مبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد.

الفرع الثاني: أهداف العدالة الانتقالية: البحث عن الحقيقة وحفظ الذاكرة: تهدف العدالة الانتقالية إلى إحياء ذاكرة المجتمع بشأن ما ارتكب من إنتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ترحما على

الضحايا، واستهجانا لما وقع عليهم من ممارسات قاسية بما يسهم في نشر ثقافة تضمن عدم تكرار تلك الانتهاكات وربما يحرص ذوو الضحايا على معرفة تسلسل الأحداث التي تسببت في فقدان ضحيتهم أو موته وتسعى دول ديمقراطية إلى توظيف العدالة الانتقالية للمطالب الآتية:

* ترسيخ ثقافة احترام الرأي والتعبير عنه.و. التأسيس لنبذ العنف والإستبداد في ضوء تقبل الآخر.و. توظيف الحكام الجدد لها في أثناء التحول السياسي في حملات الانتخاب من مبدأ (حتى لا يعود من جديد)، وبذلك يحفزون الضحايا، وذويهم للتصويت لصالحهم.و. محاسبة الجناة وترسيخ مبدأ عدم الإفلات من العقاب ويقوم هذا الهدف على عاملين مترابطين هما المحاسبة من جهة، وترسيخ ثقافة عدم الإفلات من العقاب من جهة أخرى. فهما يؤسسان لثقافة جديدة لم تألفها مجتمعات عانت من ظلم واستبداد وإنتهاكات متنوعة من دون أدنى محاسبة للجناة، بل لم يتوقع الشعب أن ثمة عقابًا ينتظر هؤلاء في ظل القهر والقمع الذي خيم على الشعب وبمشاركة مؤسسات معنية، وغير معنية بذلك.

ب جبر المتضرر، ورد الاعتبار للضحايا: يمكن وضع جبر الضرر في إطار مفاهيمي بعده علاقة بين ثلاث مصطلحات هي (الضحايا، والمستفيدون والإستحقاقات). ويهدف برنامج جبر الضرر إلى ضمان أن يتلقى كل من الضحايا نوعا من الاستحقاقات من ذلك البرنامج، لم تصبح الضحية مستفيدة. وتتخذ العدالة الانتقالية في هذا الهدف سمة العدالة التصحيحية، وتكمن وظيفتها عندئذ في إعادة الحق المنتهك إلى نصابه، والحقوق المهضومة إلى أصحابها في مجال التعاملات بين الناس؛ فإن الهدف هو عقاب المعتدي، ومحاولة تصحيح الضرر، وإعادة الاعتبار للمعتدى عليه العدالة التصحيحية لا يمكن أن تتحقق في إطار أي نظام سياسي ما لم يكن هناك فصل بين السلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية، والسلطة القضائية. ويُعد مبدأ فصل السلطات الركيزة الأساس التي تقوم عليها الأنظمة الديمقراطية العادلة ولا سيما تلك التي تنشأ في دول عانت من الاستبداد عندما جمع الحاكم تلك السلطات وأساء استعمالها.

ج إصلاح المؤسسات: لم تقم أركان دولة الاستبداد بجهود المستبد مفردة، بل ثمة أفراد ومؤسسات رسخت استبداده ووطدت بنيانه. ولعل المؤسسات الأمنية هي ذراعه التي يسخرها لبسط الخوف بأدواتها القمعية التي من المفترض أن تكون لبسط الأمن وسلامة المواطن من المجرمين والمهددين، لا أن تكون تهديدا وقمعا له. ومن إجراءات الإصلاح المؤسسي ما يأتي:

_ جعل السلطة الرابعة (الإعلام) سلطة مستقلة حرة معبرة عن الشعب وتطلعاته وسندا للحكومة في برامجها التي تخدم المواطن وليس بوقا لها ولا مروفا لتقصيرها مع مراعاة التزامها بمعايير الديمقراطية واحترام الآخر.

– محاسبة الجناة الذين هم في الغالب من القيادات الغلى في المؤسسات المعنية، وإبعادهم منها فضلا على من تورط من غير تلك القيادات إذ إن المسؤولية لا تسقط عن المأمورين بالجرائم.

_التوعية والتثقيف لمبادئ حقوق الإنسان وأسس التعامل الديمقراطي في مؤسسات الدولة كافة.

_برامج التأهيل والتطوير لملاكات جديدة لا تنتمي للنظام السابق من أجل تسليمها مناصب بديلة عن الجناة في قيادة تلك المؤسسات.

_المتابعة والتقويم والرصد لسلوكيات تنتهك حقوق الإنسان مهما صغرت للحيلولة دون تكرار مآسي الماضي.

_تفعيل مؤسسات الرقابة والنزاهة بترسيخ مبادئ الشفافية في العمل الحكومي.

د. الاحتفاء وإحياء الذاكرة الجماعية: ومن صور هذا الاحتفاء إقامة النصب التذكارية التي غالبا ما تهدف إلى التعويض الرمزي والجبر المعنوي للأضرار إذ يعجز ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان عن نسيانها. ومن واجب الدول الحفاظ على ذكرى تلك الجرائم؛ فالنصب التذكارية الهندسية والمتاحف ونشاطات تخليد الذكرى مبادرات تربوية ضرورية لوضع السجلات التي لا تترك مجالا للنكران، ولتفادي التكرار، و إن تخليد ذكرى الشهداء والضحايا بوصفه واحدا من آليات العدالة الانتقالية يأتي عادة بعد القصاص العادل من الجناة، وجبر أضرار ضحاياهم، فلا يمكن الحديث عن تخليد للذكرى قبل أن يحصل الضحايا وذووهم على حقوقهم؛ فالقصاص للضحية وذويه يشفي نفوسهم المكلومة، ويبعد عنهم الرغبة في الانتقام والتدمير بما يعيد الاستقرار للمجتمع، ويعزز وحدته ويرص صفوفه بعد عهود النشئت والتفرقة والأحقاد التي نتجت عن سياسات الاستبداد. وقد أدى المجتمع المدني في حالات عديدة عملا محفزًا يدفع الدول إلى تولي واجباتها بإطلاق نشاطات تخليد الذكرى. وكلما طالت عهود الاستبداد تراكمت وتشعبت

المعاناة، وتضاعف عدد الضحايا، وتنوعت قصصهم. إن تخليد الذكرى لا يتطلب تجسيد مفاصل الاستبداد كلها، ولا مراحله كلها.

هـ مؤسسات تطبيق العدالة الإنتقالية: لقد طبقت العدالة الانتقالية في العراق بعد سقوط النظام البائد عام (٢٠٠٣) بتأسيس مؤسسات العدالة الانتقالية التي أكدها دستور جمهورية العراق لسنة (٢٠٠٥). وقد تمثلت في سبع مؤسسات هي:

١ _مؤسسة الشهداء، وقانونها ذو الرقم (٣) لسنة ٢٠٠٦. _٢ مؤسسة السجناء السياسيين، وقانونها ذو الرقم (٤) لسنة ٢٠٠٦. ٣ _المحكمة الجنائية العراقية العليا، وقانونها ذو الرقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥. ٤ _وزارة حقوق الإنسان، ومفوضية حقوق الإنسان التي أسست بتاريخ (١/١/٢٠٠٤) بتشريع قانونها من سلطة الائتلاف لاستحداث وزارة لحقوق الإنسان.

المحاضرة الخامسة: الميدان النفسي

إن مجية نظام الحكم السابق الى السلطة في العراق كان ضمن خطة مدروسة ومقررة منذ بدايات القرن الماضي. والخطة بدأت على شكل مراحل تكمل أحداها الآخر ابتداء من اسقاط النظام الملكي في العراق الذي كانت تؤيده بريطانيا. اذ ظهرت قوى استعمارية جديدة في العالم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وبدأت هذه القوى الاستعمارية الجديدة بإزاحة الاستعمار البريطاني من المنطقة وكل رموزه وجاءت بالنظام الجمهوري الى العراق. ولم تعلن هذه القوى الاستعمارية الجديدة عن نفسها بشكل سافر وصريح وبقيت مستترة واكتفت بتزويد العراق وكثير من دول العالم الثالث بالمساعدات مثل الحنطة والارز والحليب مجانا لتحسين صورتها كقوى محبة للشعوب الساعية للتحرر من الاحتلال الانكليزي

المحور الأول الآليات النفسية والاجتماعية التي استعملها نظام الحكم السابق: افتعل نظام الحكم السابق " جملة من الظواهر والآليات عند تسنمه للسلطة عام ١٩٦٨ بهدف احداث تغييرات عميقة في سيكولوجية الانسان العراقي وبنية المجتمع العراقي للتمهيد الى مرحلة الاحتلال العسكري للعراق لاحقاً من قبل القوى الاستعمارية الجديدة. ومن أبرز الظواهر والآليات التي أفتعلها النظام البعثي:

. ظاهرة الندرة والشحة: بدأت ظاهرة اختفاء المواد الغذائية من السوق بمجرد وصول النظام السابق للسلطة في العراق عام ١٩٦٨. حيث بدأت تختفي مواد غذائية أساسية من السوق وبشكل مفاجئ ومفتعل مثل الحنطة وما صاحبها من جلبة إعلامية حينها تتعلق بالحنطة المسمومة واختفاء معجون الطماطم والبيض والدجاج والبطاطا والسجاير... الخ. فلم تكن تمضى مدة قصيرة من الزمن دون إختفاء مادة أساسية من السوق وبشكل كامل، ويجب الانتباه الى ان هذه الآليات والظواهر التي افتعلها نظام الحكم السابق ليست من بنات أفكار رموز النظام ولكنها نصائح وتوصيات صادرة من القوى الاستعمارية الجديدة إلى النظام لتطبيقها.

_ ظاهرة الإلهاء: ومن هذه السياسة المقصودة ظاهرة (عدنان القيسي على سبيل المثال، اذ بدأ الناس يتكلمون عليها صغارا وكبارا. الى جانب اقامة المهرجانات الغنائية والفنية واستقدام المطربين والفنانين العرب، وجانب التوسع في فتح الملاهي الليلية ومحال شرب الخمور، والسماح لدور السينما بعرض الأفلام الإباحية، وجلب الراقصات من دولة عربية معروفة وبشكل غير مسبوق، وكذلك جلب بنات الليل من الفلبين.... الخ.

_ آلية الرعب والتخويف: قام النظام السابق بنشر الرعب والتخويف في العراق بوسائل عدة منها اعدام المناوئين للنظام وإعدام شبكات التجسس المزعومة) وعلى رؤوس الاشهاد لبث الرعب بين المواطنين وافتعال ظواهر اجتماعية مرعبة مثل (أبو طبر) و(تجنيد الفتوات أو ما يطلق عليهم بالمصطلح العراقي الشعبي (الأشقياء) للعمل ضمن سلك الشرطة، واعطائهم رتباً عسكرية شرفية لفرض هيبة الدولة على المواطنين وبالقوة والتخويف.

_ آلية الافقار والتجويع: وتتمثل هذه الآلية بظاهرة الحصار الاقتصادي التي يمكن وصفها بأنها من أخطر الظواهر التي عانى منها الشعب العراقي اذ استطاع النظام السابق بها تدمير القدرة الشرائية للمواطن العراقي وإفقاره اذ اضطر العراقيون إلى بيع كل ما يمتلكونه لسد احتياجاتهم، وكذلك ضرب المنظومة الأخلاقية للمواطن العراقي وتفشي الفساد بكل أنواعه وصوره. وأصبح اغلب العراقيين (خصوصا في المنطقتين الوسطى والجنوبية تحت خط الفقر بمراحل عديدة، وقام النظام بافتعال شركات وهمية تقوم بأخذ أموال المواطنين ومدخراتهم بحجة الاستثمار ثم الهروب برؤوس الأموال هذه خارج العراق وهذه الشركات في الحقيقة كانت تديرها المخابرات العراقية تحت مسميات وهمية مثل (سامكو) وغيرها. كذلك افتعال نزول سعر صرف الدولار في عام

١٩٩٤ الى ما يقرب من١٠٠٠٠٠دينار عراقي بعد ان كان يبلغ ما يقرب من ٤٠٠٠٠٠ دينار عراقي حيث استطاع النظام بهذه اللعبة الاقتصادية من سحب الكثير من أموال العراقيين ومدخراتهم.

_ آلية الضغط والعقاب النفسي: وذلك بالإبقاء على ظاهرة تقليل تزويد الطاقة الكهربائية. فمن المعلوم ان النظام السابق عمل الكثير من المشاريع العملاقة في عقد التسعينات من القرن الماضي مثل برج الاتصالات في بغداد والجسر ذي الطابقين وغيرها ولكنه لم يبذل أي جهد حقيقي لحل ازمة الكهرباء بل انه استغل هذه الظاهرة لخدمته للضغط على العراقيين ومعاقبتهم بعد أحداث الإنتفاضة الشعبانية. فيما أبقى العاصمة بغداد خارج منطقة الضغط بتأمين الكهرباء لها بشكل دائم.

_ آلية التطهير العرقي والمذهبي: قام النظام السابق بعملية تطهير عرقي ومذهبي كبيرة اذ شجع المواطنين العراقيين والعرب. وعلى وجه الخصوص من المنطقتين الجنوبية والوسطى على الذهاب الى المنطقة الشمالية وقدم لهم مغريات في هذا الصدد. كما شجع المواطنين الاكراد على المجيء الى وسط العراق وجنوبه بهدف تغيير خارطة المنطقة الجنوبية والوسطى والشمالية، وقام بعملية تطهير مذهبي هائلة مستغلا الحرب المفتعلة ضد إيران. فالمعروف ان غالبية الجيش العراقي آنذاك وخصوصا الجنود والرتب الصغيرة هم من سكان المنطقتين الجنوبية والوسطى وبتعبير أدق من العراقيين (الشيعة). اما الرتب العلى وأجهزة الامن والمخابرات وأجهزة الامن الخاصة فإن منتسبيها من سكان محافظات صلاح الدين والانبار وديالى ونينوى أي من العراقيين (السنة). ومعروف أن ضحايا الحروب يكون معظمهم من الجنود والرتب الصغيرة، أي من العراقيين (الشيعة).

_ آلية الافقار العلمي والثقافي: قام النظام بأكبر عملية تفريغ وافقار ثقافي وعلمي في التاريخ لشعب من شعوب الارض اذ استعمل النظام السابق عقاب الحصار المزعوم في عقد التسعينيات من القرن الماضي وقام بشكل ظاهري غير حقيقي بمنع أساتذة الجامعات والمهندسين والأطباء من السفر خارج العراق. ولكنه في الحقيقة كان يقوم بتهريبهم الى خارج العراق بخدعة رخيصة ومكشوفة وهي دفع ما يقرب من مليون دينار عراقي للحصول على جواز عراقي (مزورا) للهروب خارج العراق، وبهذه الخدعة المكشوفة، وضغط الحصار المخيف ترك العراق عشرات الآلاف

من المهندسين وأساتذة الجامعات والأطباء الى جانب عشرات الآلاف من العمالة الوسطى الماهرة. وخير دليل على ذلك وجود ما يقرب من ٥٠٠٠ طبيب عراقي في انكلترا وحدها الآن.

المحور الثاني: الآثار والتبعات النفسية والاجتماعية والتربوية: ان تبعات الآليات والظواهر المذكورة في هذا العنوان التي استعملها النظام السابق بتوصيات مباشرة من أسياده المستعمر الجديد كان يقصد منها تحقيق أهداف بعينها والخوض في تفاصيل هذه الاهداف قد تنتهي الى تشعبات عديدة لسنا في حاجة لها، لذا سوف تتم الإشارة إلى أهم الاهداف وأخطرها التي كان المستعمر الجديد يهدف الى تحقيقها باستعمال السلطة البعثية بالآليات والظواهر وهي:

١ ضرب الدين الإسلامي والقيم والعادات الأخلاقية السامية السائدة في المجتمع العراق. ٢_ إفراغ العراق من طاقاته وقياداته الدينية والعلمية والثقافية والفنية إما عن طريق التصفية الجسدية أو بإجبارهم وبشتى الطرق على مغادرة العراق وضرب أسس النظام التربوي بإجبار المعلمين والمدرسين وأساتذة الجامعات ممن رفض مغادرة العراق على العمل باعة متجولين في الأسواق لتحمل تكاليف الحياة مما شجع على إعلاء قيمة الجهل والحط من قيمة الثقافة وتفتيت الأواصر والروابط الاجتماعية التي كانت تشد النسيج الاجتماعي العراقي وتأكيد قيم الطائفية والعشائرية والمناطقية، وزرع بذور الفساد في المجتمع العراقي الذي نحصد آثاره الآن. ٣_ زرع أحاسيس الضعف والعجز في شخصية المواطن العراقي حد الاستسلام. وتأهيل الشعب العراقي نفسيا واجتماعيا وفكريا الى تقبل فكرة التدخل الخارجي لتخليصه من النظام الديكتاتوري القمعي والاستبدادي، ثم تقبل فكرة الاحتلال من قبل الاجنبي لاحقاً.

المحاضرة السادسة: الميدان الاجتماعي

الفرع الأول: حكم العائلة واختزال الوطن في شخصية الحاكم: على الرغم من أن الدولة العراقية الحديثة قد نشأت في ظل تحديات كبرى كان من أهمها عملية صعوبة دمج مكونات مجتمعية كانت ثقافاتها الفرعية تقوم على جملة من الخلافات الكامنة فيما بينها؛ الظاهر منها أقل من الكامن الذي تناقلته الذاكرة الجمعية للمجتمع طوال قرون من الشد والجذب؛ إلا أن هذه الدولة كانت تسير على طريق مهما كانت عقباته كبيرة إلا أنه كان طريقاً يشق لرسم مستقبل بناء دولة موحدة؛ ومع ذلك فشلت الحقبة الملكية (١٩٢١ – (١٩٥٨) من إقامة دولة مواطنة والنهوض

بمجتمع عراقي موحد حتى مع وجود إنتماءاته الفرعية، ودخل العراق بعد تموز ١٩٥٨ في سلسلة من الصراعات التي جذرت حالة عدم الوئام التام بين مكونات المجتمع (القومية والدينية والمذهبية والمناطقية)؛ وعلى الرغم من الخط الوطني الذي انتهجته حكومة عبد الكريم قاسم تموز (١٩٥٨ – شباط) (١٩٦٣) إلا أن التحديات الكبرى ظلت حاضرة تعرقل قيام حكم وطني دون الميل أو الانحياز لجهة على حساب أخرى، ولقد وقفت في وجه هذه الحكومة جهات وأحزاب وقوى ومؤسسات تعاني هي ذاتها من اختلاف فيما بينها وتتربص أحداها بالأخرى إلا أنها اجتمعت على إسقاط تجربة حكم وطني يتعامل مع العراقيين على أساس المواطنة وليس القومية أو الدين أو الطائفة، ولقد مرت تلك المدة والمدد التي جاءت بعدها العارفية (١٩٦٣ الى ١٩٦٨) ثم حكم البعث للمدة من تموز١٩٦٨ وحتى تموز ١٩٧٩ – فترة حكم احمد حسن البكر دون الوصول إلى مرحلة الحكم الشمولي الاستبدادي الذي تكرس لاحقا في شخص الزعيم كما حصل مع صدام حسين الذي أصبح الزعيم الأوحد؛ إذ هو بطل النصر والسلام، وهو الذي يمنح حق الموت والحياة، يمنع ويمنح ، ويقرر دائما هو وحده دون أن يستشير أحدا استشارة حقيقية يمكن الأخذ بها ولقد جاءت القرارات المصيرية الكبرى التي أدخلت العراق في نفق الضياع نتيجة أفكار ورؤى وأحلام شخصية بحتة؛ دخل البلد والمجتمع من خلالها في أتون محارق الحرب مع إيران (١٩٨٨-١٩٨٠) ، وغزو الكويت ١٩٩٠ ، وحرب عاصفة الصحراء ١٩٩١ ، ثم الاحتلال الأمريكي في نيسان ٢٠٠٣، وما بين تلك الحروب كانت هناك هجمات أمريكية بين وقت وآخر، وكانت الحرب الناعمة المميتة تتمثل بالحصار الاقتصادي (١٩٩١-٢٠٠٣) الذي أسهم في هدم البناء الاجتماعي العراقي؛ وأدخل المجتمع في جديد من عدم الأمن والاستقرار، كما أن التنمية تعطلت وارتفعت بشكل مخيف نسب الأمية، ومعدلات الفقر، ومستويات البطالة، وانخفض الأداء الحكومي، وشاع الفساد الإداري وتجذر الفساد المالي، وانتشرت ظواهر خطيرة تمثلت بالتسرب المدرسي، وانحراف الأحداث والإنجار بالمخدرات وتعاطي الحبوب المخدرة، والتفكك العائلي، والجريمة المنظمة، وفي ظل الأوضاع المعقدة التي أدخل النظام السياسي المجتمع فيها، ازداد تمسك رأس النظام صدام بالأفكار التقليدية دون محاولة التصحيح أو التقويم والتعديل، وبعد أن كان ينادي بالوحدة العربية، وتحقيق الأهداف والشعارات البراقة، صار بعد كل أزمة يرتمي في أحضان العشيرة، ثم الفخذ القبلي الذي ينتمي له، بل حتى الفرع العائلي لم يسلم

من التعذيب نتيجة صراع الجيل الثاني من الأبناء والأصهار في محاولة الحصول على المناصب الحكومية المهمة التي صارت حكرا على العائلة.

الفرع الثاني: جدلية الحاكم والمواطن بين النفاق والظلم وتعزيز ثقافة المدح: تعمد نظام البعث العمل على إثارة النعرات الطائفية والمناطقية والقومية بين أفراد الشعب العراقي إذ أثار روح النزاع الديني بين أفراد الشعب فقد ضرب المسلمين بغيرهم من غير المسلمين وأشاع روح الطائفية بين المسلمين فقسمهم الى طائفتين (السنة والشيعة (مفضلا طائفة على أخرى مانحا الامتيازات لإحداهما دون غيرها، كما آثار روح النعرات القومية بين العرب والكرد رافعا الشعارات القومية التي توحي بأن الوطن هو ملك لقومية واحدة وأن الآخرين هم مجرد مستوطنين ، عامدا الى تهجير العديد من المواطنين من ديارهم إلى أماكن أخرى سواء داخل العراق او خارجه كما فعل في حملات التسفير المستمرة للكثير من العوائل العراقية وإخراجهم خارج حدود الوطن ورميهم على الحدود، ومنع مواطني الداخل من الانتقال من محافظاتهم والسكن في محافظات أخرى، وسحب الجنسية العراقية أو تسقيطها عن العديد من المواطنين وأثار في نفوسهم روح العداء للوطن بالتشكيك في وطنيتهم، وإن إنسلاخ المواطن عن شعوره بالمواطنة والانتماء الحقيقي لوطنه وتهديده المستمر بالتهجير والتشكيك بإنتمائه ووطنيته هدد أمنه الاجتماعي وأفقده هويته بالانتماء وأصبح يعيش في حالة الإغتراب النفسي على الرغم من وجوده الفعلي على أرضه التي ولد فيها. وتشير الأبحاث النفسية الى ان شعور الفرد بالاغتراب النفسي داخل وطنه يهدد ذاته ويضعف ولاءه لوطنه الحقيقي ويجعله يعيش في صراع دائم من اجل إثبات وجوده النفسي مما يقلل أداءه وإنتاجه وإختلال موازينه وعيشه حالة صراع مستمر مع قيم المجتمع الذي يعيش فيه محاولا الهجرة للبحث عن وطن يشعر فيه بالاستقرار والأمن النفسي والاجتماعي. لذا زاد أعداد المهاجرين من العراق الى دول العالم الأخرى بحثا عن الاستقرار اذ تشير كثير من التقارير الى هجرة آلاف المهندسين وأساتذة الجامعات والأطباء والعمالة الماهرة وغيرهم.

الفرع الثالث: الولاء أولا، وعسكرة المجتمع: اعتمدت الدولة العراقية منذ النصف الثاني من العقد الثامن من القرن العشرين على تعبئة الجماهير وعسكرة المجتمع ظنا منها أن هذا الأمر سيدعم بقاءها في السلطة بالاحتماء بالناس من أية أخطار قد تلحق بها من قوى سياسية مناوئة لها، كما أنها كانت تظن أن انشغال الناس بالتعبئة والتحشيد سيجعلها جزءاً من جسد النظام وينسبها

أي مطالب تتعلق بحقوقها في الحياة الكريمة والعيش الرغيد، ولقد إستنسخ النظام السياسي في العراق الذي كان يقوده حزب البعث تجارب من أوربا الشرقية والصين والاتحاد السوفييتي والأنظمة الاشتراكية في أميركا الجنوبية في محاولة منه لتطبيقها في العراق، وكان هناك جملة، ومن الأهداف التي تصب في مصلحة النظام منها تنظيم مؤسسات رديفة للجيش تقوم على تنظيمات مليشياوية يقودها الحزب مثل (الجيش الشعبي)، وتنظيمات الفتوة والشباب التي كان الفتيان يندرجون فيها برغبتهم أو من دونها بهدف إنشاء أجيال جديدة مؤدلجة تدافع عن النظام، ولاحقاً تأسيس تنظيم فدائي صدام الذين قاموا بجرائم يندى لها الجبين ولقد أسهمت هذه السياسة في تجذير نزعة العنف لدى الشخصية العراقية بزرع القسوة في نفوس الشباب وسرقة أجمل سنوات عمرهم التي كان من الممكن تمضيتها بالمعرفة واللعب والرياضة والفن، إلا أن البلد تحول بعد العام ١٩٨٠ إلى معسكر كبير للتدريب على حمل السلاح وتفعيل استعماله.

المحاضرة السابعة: الدين والدولة

أولا: المرجعية الدينية والحوزة العلمية: قام النظام بحصار المرجعية الدينية الشيعية والسنية على حد سواء، لكن مضايقاته للمرجعية الشيعية كانت أقسى وأمر ، فضيق على رجالات الدين والحوزة العلمية بالذات إلى أبعد الدرجات من جملة مضايقات النظام السابق مصادرة الأموال المرصودة لجامعة الكوفة (الخيرية الأهلية) قيد الانشاء حينذاك في بدايات العقد السابع من القرن الماضي والتي تبلغ (٤,٥٣٠,٠٠٠) مليون دينار وسحب إجازتها، وقد تم ذلك تحت ستار القانون الذي أصدرته الحكومة بتأميم جميع المدارس الإسلامية. وهذه الجامعة لو قدر لها ان تتم لجعلت من العراق عاصمة الثقافة الإسلامية في ذلك الوقت، إضافة إلى إجراءات أخرى اتخذها الحزب في هذا المضمار منها تقرر إختبار رفاق حزبيين لديهم الرغبة في ان يكونوا رجال دين وضمن مواصفات تؤهلهم لأداء هذه المهمة بشكل مؤثر في نفوس المواطنين وبعد هو الواجب الحزبي المسؤول عنه أمام الحزب.

٢- أصدر ديوان الرئاسة توجيهات الى وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ووزارة التربية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي منها أن اللغة العربية هي التي يُقرأ بها القرآن الكريم، وعليه يجب أن يتعلم طلبة الدراسات الدينية اللغة العربية أولا وقبل الشروع بالدراسة الدينية؛ لذلك يجب ان تكون السنة الأولى سنة تحضيرية لتعلم اللغة ومنع جميع مدرسي العلوم الدينية من التحدث باللغة سوى

العربية وإبلاغ طلبة العلوم الدينية العرب والأجانب بعدم مخالفة القوانين المرعية في البلاد وعدم المشاركة في الممارسات الخاطئة التي يعمل حزبنا القائد على تمكين أبناء الشعب من تجاوزها كل هذه الإجراءات كان الهدف منها القضاء على الحوزة العلمية المباركة، وقد يكون العراق البلد الوحيد الذي يتمتع بتنوع الأديان والمذاهب والقوميات، وهذا التنوع لا نكاد نجد له نظيراً في الكثير من البلدان، فالذي حل بالشيعة من قبل النظام – وان كان أكثر من غيره حل بغيرهم من الطوائف الأخرى، فقتل السني والكردي والأيزيدي والمسيحي على حد سواء، كون ان (صدام حسين ليس اول طاغية في التاريخ لكنه الأكثر بشاعة ممن عرفه تاريخ الشعوب، ليس في منطقة الشرق الأوسط فحسب بل نزعم انه كذلك على مستوى العالم ، فقام بإعدام ثلة من علماء الإخوان السنة ومنهم الشيخ عبد العزيز البدري: أحاول ان انقل لكم طريقة إعدامه التي حصلت بعد مشادة كلامية بينه وبين صدام حسين في ساعة متأخرة في احدى ليالي الصيف من العام ١٩٦٩م. وبعد محاورة وجدال جرى بين (صدام) و (الشيخ عبد العزيز البدري) وجه رأس النظام اخاه (برزان) بقتل الشيخ عبد العزيز البدري فوراً، كما قام بقتل الشيخ عبد الرؤوف البدري في العام نفسه. وقتل الكثير من العلماء الأكراد من رجالات الدين، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على دموية النظام البعثي، وهذا بشأن رجال الدين، أما الشباب المتدين أو المقيم لشعائر الإمام الحسين (عليه السلام)، فانه واجه مصيرا أسود كما واجهه رجال الدين، ففي انتفاضة صفر في العام ١٣٩٧هـ ، ١٩٧٧م وجدنا رجالاً وقفوا بوجه رجالات البعث غدت انتفاضتهم إحدى فصول ثورة الإمام الحسين (عليه السلام) وامتداداً لثورته المباركة وهي كغيرها من الثورات والانتفاضات يتوقف الحكم عليها بالنجاح أو الفشل على ما تتركه من آثار في المجتمع الذي انفجرت فيه وفي جهاز النظام الحاكم، قام بها رجال أشاوس، فهي ورغم أنها لم تجنح العراق كله إلا أنها كانت صغيرة في حجمها كبيرة في محتواها ومدلولاتها السياسية والتغييرية، فكانت منعطفاً للتاريخ بل صارت مبدأ لصفحة جديدة في التاريخ، بل إشعاراً بميلاد جديد في التاريخ او ميلاد فعلي في التاريخ، نعم لقد كانت انتفاضة صفر الإسلامية نموذجاً آخر من صراع الحق مع الباطل، هذا الصراع المرير الذي ابتدأ من هابيل وقابيل الى ما شاء الله، فتجسد هذه المرة في أنصار الإمام الحسين عليه السلام" من جانب وصبية البعث الجهلة من جانب آخر) ، هذه الانتفاضة لم تفشل أبداً لأنها خرجت بنتائج جمة كان منها: –

١- رفعت القناع الإسلامي عن وجه النظام الذي كان مستقراً به، وحطمت الإطار الديني المزيف الذي أضر به حكمه، وأظهرته على حقيقته للأمة، عدواً لدوداً للإسلام والمسلمين.

٢- كان لها أثر واضح على المجتمع الديني، فقد كانت منبهاً للجماهير وعاملاً على إيقاظها وتوعيتها، إذ لوحظ إقبال منقطع النظير على الإسلام ومشاركة فعالة في تعظيم شعائره.

٣- كشفت عن القدرات والقابليات الكبيرة والمعنويات العالية التي تملكها الأمة وإمكانية منازلة الطغاة وتركيعهم باستخدام سلاح الإيمان فقط، وان جند الأعداء كل إمكانياتهم البشرية والمادية والعسكرية كانت بداية لسلسلة انتفاضات شهدتها مدن العراق، وولدت هذه الانتفاضة حالة من الاستياء والتذمر في القوات المسلحة فقد تعاطف بعض إفرادها مع المتظاهرين، واضطر النظام إلى رفع بده بعض الشيء _ عن الجماهير والتباطؤ في محاربة الشعائر الحسينية وان لم يطل ذلك كثيرا آمنت الجماهير بمبدأ (ضرورة حمل السلاح وانه الأسلوب الأفضل لإسقاط الطواغيت، هذه الإنتفاضة كانت السبب في تمزيق أوصال حزب البعث الحاكم، فقد حدثت مشاجرات في اجتماعات حزبية طرد على إثرها أعضاء من الحزب.

٤- كشفت عن ضعف النظام وتهوره عندما أقدم على اعتقال الآلاف من الشباب والشيوخ والنساء والأطفال عراقيين وغير عراقيين بطريقة هستيرية كاقتحام البيوت بتسلقها من الخارج او محاصرة الشوارع واعتقال كل من فيها. راح ضحية هذه الانتفاضة والانتفاضات التالية لها الكثير من الشباب الرسالي، والقائمة عريضة طويلة مليئة بأسمائهم وجهادهم المرير ثم استشهادهم بإحدى طرق الموت التي أوجدها أزلام النظام، علما إن (الحرية الدينية وممارسة الطقوس العبادية والصلاة في الجوامع والكنائس وغيرها من أماكن العبادة من الحقوق التي أقرتها المواثيق الدولية وتحمى بقوانين شرعت لذلك، لكن الذي حصل في العراق لا يتماشى مع التشريعات الدولية، فنظام صدام قد ضرب كل القوانين والتشريعات عرض الجدار).

ثانيا: حظر الأحزاب بصورة عامة والدينية بصورة خاصة: يقع العراق في مركز العالم الإسلامي، ولموقعه الجغرافي أهمية في العالم على مر العصور التاريخية وخصائص مهمة جعلت له مكانة خاصة في قلوب المسلمين، ومازال تاريخه يتفاعل مع الحياة فيه وفي أكثر البقاع الإسلامية، ولكن التفاعل يتكشف داخل بقعته أكثر إذ يؤثر في الحياة الاجتماعية ويجعل للمجتمع العراقي

مميزات لها قيمة وتأثير في واقع وحركة الأمة وتفكيرها ومشاعرها، وفي العراق مشاهد مقدسة عند عامة المسلمين لم تجتمع في إقليم آخر سوى مدينة الرسول (صلى الله عليه واله) – موزعة على مدن عديدة، وفيه عاشت أكبر المدارس الفكرية وأنشئت أكبر الجامعات العلمية الإسلامية في اوقات رئيسية من التاريخ الإسلامي، وفيه جامعة النجف الأشرف الدينية العريقة الكبيرة، وفي كربلاء توجد جامعة إسلامية دينية تناوبت الزعامة والقيادة مع زميلتها النجفية في القرون الأخيرة ومشاركتها في مهامها، ومنها مهمة الربط الاجتماعي بين الشعوب الإسلامية، ومهمة التصدي للغزو المتعدد الجوانب، كذلك في العاصمة بغداد هناك مراقد الأمام الأعظم أبو حنيفة النعمان الذي بعد قبلة للكثير من المسلمين في العالم والشيخ عبدالقادر الجيلاني (رضي الله عنهما)، كذلك مرقد الامامين الكاظمين موسى الكاظم، ومحمد الجواد (عليهما السلام).

الفرع الأول: جرائم منع نشر التعاليم الدينية ومصادرة العلم والمعرفة : لنفرض اننا حاولنا ان نسجل الجرائم والانتهاكات التي قام بها نظام البعث المقبور ضد الشعب العراقي او الشعوب المجاورة لوجدنا أنفسنا من الصعوبة بمكان انها لو جمعت بكتاب لكان أجزاء وأجزاء؛ لأنها امتدت لتشمل كل أمور الشعب ومجريات الحياة وتفاصيلها الدقيقة، إستولى النظام البعثي الفاشي على الحكم بعد إنقلاب على حكم عبد الكريم قاسم سنة ١٩٦٣م، وبقيادة عبد السلام عارف واحمد حسن البكر، فما كان من صدام حسين إلا أن عاد الى العراق – إذ كان خارج العراق _ بعد هذا الإنقلاب المشؤوم، وواصل نشاطه في خلايا الحزب وأجهزته القمعية في مدة إبعاد عبد السلام عارف للبعثيين عن السلطة، وفي سنة ١٩٦٨م شارك صدام حسين التكريتي – كما كان يعرف آنذاك – مشاركة مهمة في الإنقلاب البعثي على حكم عبد الرحمن ،عارف، وكان من أركان هذا الإنقلاب الذي رسخ اقدام البعثيين في السلطة على حساب جميع منافسيهم كل من أحمد حسن البكر ، صالح مهدي عماش ، و حردان التكريتي وأصبح صدام – الرجل (الدموي) في الظل وهو في سن ال (٣١) نائبا لأحمد حسن البكر رئيس مجلس قيادة الثورة ونائبا لرئيس الجمهورية سنة ١٩٧٣ م ، وفي عام ١٩٧٩) (١٢) تموز) وفي عملية دموية داخل حزب البعث تسلم صدام الحكم بعد مجزرة قاعة الخلد الشهيرة. وحارب صدام حسين منذ اليوم الأول من توليه السلطة الدين ورجالاته؛ لأنه كان يرى ان الشعب العراقي من اكثر شعوب المنطقة اطلاعا على الأفكار المستحدثة التي طالما تفاعل معها بالنقد والتصويب الذي جعله من الشعوب التي

يصعب على افراده تبني فكرة بعينها؛ ويعود ذلك الى جملة أسباب لعل أهمها سعة اطلاعه وعمقه الثقافي وحضارته الضاربة في القدم التي دعمت شخصية الفرد العراقي وزادت من قوتها وصلابتها؛ لذلك كان من الصعب على أية جهة حزبية كانت أم غير حزبية أن تفتح مجتمعا كاملا بأفكارها وأن تلزمه بتطبيقاتها حتى لو كان قسرا فما كان منه إلا أن حارب عقائد الناس من الصميم بل وضربها بالصميم وطرح بدلها أفكارا حزبية فاشية معلنا أن حزبه يرعى الحريات ويصون شرف المجتمع العراقي وكرامته في الوقت الذي يقمع ويعتقل ويعذب قادة الرأي في المجتمع الذين كانوا بمثابة مشاعل للمعرفة والعلم، فقام بكل ما من شأنه القضاء على العلم والعلماء، خذ من ذلك:

١- إغلاق الصحف والمجلات ووسائل الاعلام الإسلامية ومنع دخول الصادر منها في الخارج.

٢- إحتكار وسائل التربية والتعليم كلها والسيطرة على برامج المدارس والجامعات العراقية، حتى قام أخيرا وبعد أحداث ١٩٩١ بإغلاق كلية الفقه العريقة، بعد ان اتهم أساتذتها وطلبتها بإثارة الشغب من داخل الكلية، بل اتهم الكلية بأنها أصبحت مقرا للثوار، وهو ادعاء عار عن الصحة؛ لأنه وبعد أحداث ١٩٩١م أغلقت المدارس والجامعات جميعا وهرب الناس، فمتى أصبحت مقرا للثوار؟؟!!

٣- الحد من انتشار الكتب الإسلامية ومحاربتها؛ وذلك بمنع طبعها واستيرادها وتوزيعها وتداولها.

٤- إغلاق جميع المؤسسات الإسلامية للتربية والتعليم كالمدارس والثانويات والكليات والجمعيات الخيرية وغيرها.

٥_ منع بث الشعائر الإسلامية وصلاة الجمعة والمراسيم الدينية من الإذاعة والتلفزيون.

٦ منع إقامة كثير من الشعائر الدينية: ربط أئمة المساجد والخطباء بأجهزة السلطة بفرض رواتب شهرية عليهم، وتحديد الموضوعات التي يتحدثون فيها، وإعدادها من قبل دوائر الأمن العاملة تحت اسم وزارة الأوقاف.

مواصفات الرجل الدين الذي يلقي المحاضرة _ ولو ان الكل رفضها وهي:

١- أن يكون انتماؤه وولاؤه للحزب والثورة.

٢- لا يخوض بما يثير الفضول وحب الاستطلاع لدى الشباب أو يثير علامات استفهام لديهم قد تجر الى ما لا يحمد عقباه.

٣_ الالتزام بوقت محدد لإلقاء المحاضرة مع حضور رجال الأمن البعثي وقت المجلس.

٤- إن لم يلتزم الخطيب بما هو أعلاه عرض نفسه للاعتقال والمساءلة التي قد تؤدي بالبعض الى الإقامة الجبرية او السجن، ثم الإعدام أو الإغتيال نتيجة لهذا انكمش عدد المحاضرات الدينية، بل انعدمت في بعض المناطق، وهذا السلوك لم يكن مع الطائفة الشيعية فحسب بل حتى في المناطق السنية والكردية لكنها مورست على نطاق واسع في المناطق الشيعية؛ بوصفها الطائفة التي عانت من ويلات البعث وعنجهياته أكثر من غيرها. ان الإجراءات السابقة التي قام بها النظام السابق كان الهدف منها القضاء على روح الدين بما يجعله اداة لتنفيذ افكاره وسياساته من خلال

١_ بث الروح الطائفية التي سلكها ازلام النظام، فقد امتازت السلطة السابقة بالطائفية فكانت لديهم نزعة الكراهية والبغض لبعض طوائف المسلمين.

٢- العامل السياسي: فإن أزلام النظام كانوا يعلمون علم اليقين أن الشعائر الدينية سوف تكون فعالة في استنهاض حماسة الجماهير الحاشدة.، وإن هذه الحماسة عامل محوري كان يتوجب قتله في نفوس الشباب العراقي وهي من جهة ثانية توطد العلاقة

٣_ الروحية بين القواعد الجماهيرية ومرجعياتها الدينية: ان النظام البعثي رأى ان تلك الشعائر شكل من اشكال التهديد السياسي لوجوده؛ بوصفها وسيلة من الوسائل التي يمكن بها كسب الولاء السياسي، لا مجرد الولاء الديني .

٤- زيادة الطاقة الإنتاجية لمعامل المشروبات الكحولية، ومضاعفة استيراد هذه المواد من الخارج، والتشجيع على فتح حانات الخمور والبارات والملاهي وأماكن الرذيلة والمجون.

٥- إنشاء مراكز الشباب والاتحادات ومنظمات (الطلائع) و (الفتوة المختلطة، وجعلها بؤرا لانتزاع الدين والعقيدة من الاحداث والشباب وسلب كل ما لديهم من التزامات خلقية وعرقية.

٦- التركيز الكامل في القرى والأرياف والعشائر في محاولة مدروسة لتحويلها الى مجتمع منحرف لا يؤمن بأبسط المبادئ والالتزامات الدينية والعرفية بوساطة افسادها وإشاعة مختلف الممارسات اللاأخلاقية فيها، وما يحصل اليوم في أريافنا العراقية لهو دليل على نجاح خطته المقيتة، فقد أتت خطته اكلها الآن.

المحاضرة الثامنة: الثقافة والاعلام وعسكرة المجتمع

المحور الاول: عسكرة المؤسسة التعليمية: بدأ البعث البائد فور نجاح إنقلابه في ١٧/٧/١٩١٨ بخطة شاملة لتبعيث كل مفاصل الحياة، فأخذ يملأ الوزارات والدوائر الحكومية بصور تجمع أحمد حسن البكر، وصدام، وهكذا، أخذت شعارات البعث طريقها للشوارع والجدران والبيوت، فضلاً عن المهرجانات والفعاليات الثقافية التي تمجد النظام وقادته؛ وقد كان للقصيدة والأغنية والأنشودة وحتى المسلسلات التلفزيونية الدور الكبير في اشاعة مفردات الحزب وتلقين طلبة المدارس وحثهم على التغني بشعارات الانقلابيين. ثم بدأت عسكرة المجتمع بنشر الكتب الدراسية المنهجية وكان الطالب حين يفتح كتابه يرى في أول صفحة صورة رمزي النظام البكر، وصدام، التي إقتصرت لاحقاً على صورة (صدام) فقط، ولقد كانت قصائد العنف والقصائد التي تتغنى بمنجزات البعث تملأ الكتب المدرسية، ومن هنا بدأت عسكرة المجتمع، فطالب الابتدائية يحفظ ما يريده البعثيون ،الزاما، ثم يتم إغراء التلاميذ الصغار بملابس عسكرية جديدة، وزجهم بتنظيم ناشئ يسمى الطلائع، وفي هذا التنظيم يتلقى التلاميذ جرعات مضاعفة من التشويه الثقافي والتشجيع على العنف، فقد علموا الطالب الصغير أن قبعة الرأس العسكرية (الكاسكيته) تمثل شرفه العسكري ويجب أن لا نقع وهكذا وهبوا قطعة أو خرقة قماش قداسة تسلب وعي الصغار الذين سيكبرون وهم مقتنعون بهذه البدعة حين يتحول الطالب الى الدراسة المتوسطة يكون قد ارتفع رتبة ليغادر مرحلة الطلائع ويدخل مرحلة الفتوة وهي مرحلة ما قبل المستقبل العسكري الحتمي، وتستمر معه الأناشيد ويتم تشجيع الطلبة على نوع من استقلالية الرأي عن أهلهم لأن السلطة حريصة عليهم، كما يروج البعثيون، وهكذا يستعد الطالب لإستخدام السلاح بدلا من القلم ، بعد أن شاع شعار (للقلم والبندقية فوهة واحدة وهو شعار تلويثي سالب للعقل والتفكير، وسرعان ما قام البعثيون بزج الطلبة في قواطع تدريب على السلاح وخفارات في الفرق الحزبية، وصار بيد الطلبة سلاح يجعلهم يتمردون على سلطة العائلة وأخلاقها، تضافرت الروابط المتينة

بين البكر وصدام حسين مع دهاء صدام وقسوته المطلقة في فتح الطريق أمام الأخير للصعود من موقع خامل الذكر نسبيا عام ١٩٦٦ إلى موقع الشخص الثاني في آلة الدولة في ثلاث سنوات فقط، وبعيدا عن روايات المؤسسة البعثية عن دور صدام في الانقلابات وكونه قياديا ومخططا وما إلى ذلك ، تشير أغلب المصادر إلى أن صدام حسين ليس أكثر من قاطع طريق او فرد من أفراد العصابات و (الشقاوات) وقد استخدمه البعثيون للتصفيات الجسدية التي مارسوها ضد خصومهم، ويرى المراقبون لشخصية صدام تأثيرا واضحا لخاله خير الله طلفاح الذي كان متأثرا جدا بالنازية وميالا لطروحاتها، وتوجد عوامل أخرى مهمة شاركت في صنع شخصية صدام الدكتاتورية من نوعين من الممارسة السياسية: الأولى تمثلت في اجادته عمليات التصفية السياسية للأفراد والجماعات الحزبية داخل تنظيمات الحزب وخارجها بتركيز السلطات كلها بيده مستندا في الحكم على حلقات ضيقة جدا من الأقارب والأصدقاء المقربين الذين لا يملكون صفات علمية أو مهنية تؤهلهم لشغل مراكز قيادية في الدولة العراقية)، والثانية: عسكرة الحياة، وقد بدأها عندما كان نائبا بقيادته للأجهزة الأمنية.

المحور الثاني: عسكرة الخطاب الاعلام: إن إستنساخ التجارب الدكتاتورية كاملة، بدا واضحا منذ الوهلة الأولى على سلوك إنقلابي ١٧ تموز ١٩٦٨؛ ذلك لأنها التجربة النموذج لديهم، لأن المؤسسة البعثية في العراق اتبعت الطرق التي استقطب بها الشعراء ومنها ان يكون الشعر سلاحا في المعركة (المفترضة)، وقبل ذلك إحتواء الأدباء وكسب مودتهم من خلال إطلاق سراح السجناء والسماح للمنفيين بالعودة للبلاد، وإغراء كبارهم. ولأن القصيدة لم تعد ،قصيدة، ولأنها ستتعرض للعزلة وعدم القبول من الجمهور، قامت المؤسسة الثقافية باستنفار جهودها للترويج لقصيدة السلطة على حساب غيرها، وظهر التثقيف لأدب يعني ، وظهر الناقد البعثي لتكتمل أدوات السلطة في تحقيق الثقافة الشمولية وهي ثقافة حزب البعث، وبدأت السلطة بالعمل على أدب وخطاب بعثي بعد مدة قصيرة من إنقلاب ١٧ تموز، ففي البداية كان البعثيون بدون مثقفين تقريبا، يعانون من عزلة شعبية واسعة ... ولكي ينجحوا في مسعاهم ذاك تبنوا لغة اليسار...) ، فأخذ الخطاب التقدمي بصيغته البعثية يتسيد المشهد الثقافي قبل السياسي ، وبعد أن تمت استمالة كبار الشعراء صار لزاما عليهم أن يردوا الدين، بادئ ذي بدء ، ثم أن يلتزموا بالوظيفة الشعرية والواجب الشعري التوثيقي جزاء لما يناولون من عطاء ومكافآت .

المحور الثالث: عسكرة الادب والفن: ظهر مصطلح (الناقد البعني واحداً من ابتكارات المؤسسة البعثية ؛ فلقد سعوا جاهدين إلى تبعيث ما يتوافق مع رؤيتهم السلطوية ؛ فقد نشر عزمي محمد شفيق في جريدة الثورة بتاريخ ٢٠/٩/١٩٧٧ مقالا بعنوان: الحركة الشعرية والحاجة إلى منهج نقدي بعثي ، وقد يقال إن هو إلا مقال واحد أريد به التقرب للسلطة ، لكننا نتساءل كيف برسالة ماجستير في كلية الآداب سنة ١٩٨٢ لطالب الماجستير (مصعب حسون الراوي) عنوانها: ملامح المنهج البعثي في الأدب وقد صارت بعد ذلك ، سنة ١٩٨٤ كتابا صدر عن دائرة الشؤون الثقافية، ولم يكتف البعثيون باستعمار العقول والألسن وتوظيفها لخدمة سلطتهم وتعزيز وجودهم، بل أخذوا يلاحقون ذهن المواطن في مفاصل حياته كلها؛ فالمستشفى الذي يراجعه المواطن يحمل اسم البعث أو صدام، ومدين الطب صار اسمها مدينة صدام الطبية ؛ حتى مطار بغداد الدولي صار بأمر المقبور (مطار صدام الدولي) ، وكذلك الجامعات وكلياتها وقاعاتها ، فضلا عن مستشفى (عدنان خير الله) ، وتسمية أغلب شوارع العراق وأحيائه بأسماء من مثل (البعث) (الثورة) (٧) نيسان ليتمكنوا من إغتصاب كل الحياة الاجتماعية بعد أن إغتصبوا اللغة والأدب والثقافة والإعلام.

المحاضرة التاسعة: أثر القمع والحروب على البيئة والسكان

أولا: مدينة حلبجة: تقع مدينة حلبجة شمال العراق وتبعد عن الحدود الإيرانية) – (١٠) أميال وعن بغداد (١٥٠) ميلا وتقع في الجنوب الشرقي لمدينة السليمانية لتجعل من هذه المدينة شبه جزيرة بين الماء والجبال، مما يعطيها مناخاً مناسباً ولطيفاً و تعد المدينة من المحطات المهمة للمسافر من جنوب العراق ووسطه إلى شماله. وأيضاً هي في طريق القوافل المتجهة إلى تركيا وقارة أوروبا. وإن غالبية هذه القوافل كانت تحتوي في الماضي على التمر ولذلك سميت إحدى نواحي مدينة حلبجة باسم ناحية (خورمال التي تعني مخزن التمر، إذ كانت تجارة التمر التجارة السائدة في العصور القديمة، وتعرضت المدينة التي كان يسكنها نحو (٨٠) ثمانين ألف شخص الى القصف بالأسلحة الكيماوية اثناء الحرب العراقية الايرانية، وقد تسبب في مقتل الآلاف من أهالي المدينة، وفي وقتها ادعى العراق أن الهجوم قامت به القوات الإيرانية على البلدة. في آخر أيام حرب الخليج الأولى من ١٦–١٧ آذار ١٩٨٨ . إذ قام (نظام صدام حسين) بإرسال عدد من الطائرات أمطرت المدينة بالقنابل الكيمياوية. وأدى ذلك الى مقتل العديد من السكان غالبيته

من النساء والأطفال ولقي الآلاف بعد ذلك مصرعهم بسبب المضاعفات الناجمة عن استخدام السلاح الكيميائي (٤). وذهب ضحية الهجوم فورا (٣٢٠٠ – ٥٠٠٠) شهيد وأصيب منهم (٧٠٠٠ – ١٠٠٠٠) شخص ، وهي أكبر هجمة كيماوية وُجهت ضد سكان مدنيين من عرق واحد حتى اليوم في تاريخ البشرية، وما يزال الكثير من عوائل الضحايا تحاول العثور على جثث أطفالها وشيوخها ورجالها الذين فقدوا أثناء القصف، ويعتقد أن الغازات التي استخدمها نظام صدام حسين ضد المدينة الكردية كان من بينها (السارين) وهو مادة سائلة أو غازية مشلة للعقل والجسم تسبب الموت أو التلف أو الضرر للإنسان والحيوان والنبات ، أو تكون مادة دخانية وهو قاتل في الحال إذ يعوق عمل خلايا المخ والأعصاب. وقد أكد الخبراء في السميات أن تحاليل العينات أثبتت استخدام ثلاثة أنواع من الغازات السيانيد، وغاز الخردل وغازات تؤثر في الأعصاب منها السارين) . أن هذا الغاز السام مصنف على أنه أحد أسلحة الدمار الشامل فقد حظر بشكل أساسي على أنه أحد الأدوات المروعة للحرب، وإن هجوم حلبجة من الأحداث التاريخية التي لا تنسى فقد كانت جزءا من حملة صدام ضد الإنسانية. وقد تم عرض صور للضحايا ممن نجوا من الكارثة لكن بقوا معاقين ومشوهين بفعل التسمم، بما يعكس فداحة الجريمة ووحشيتها المنفلتة من كل عقاب، لدرجة أن النظام البيئي عامة في منطقة حلبجة ما زال يعاني من آثار التسمم الكيماوي الى الآن، وان آثاره على الانسان والبيئة يبقى حتى بعد عدة سنوات، علما ان بروتوكول جنيف لعام١٩٢٥ يحرم استخدام الأسلحة الكيميائية في ميادين الحروب.

ثانيا: البصرة: تقع محافظة البصرة على نهر شط العرب جنوب العراق بين الكويت وإيران تعد البصرة الميناء الرئيسي للعراق، على الرغم من أنه ليس لديها مدخل مياه عميقة. تشترك البصرة بحدود دولية مع كل من السعودية والكويت جنوباً وإيران شرقاً، والحدود المحلية لمحافظة البصرة تشترك مع كل من محافظة ذي قار وميسان شمالاً، والمثنى غرباً. تزخر البصرة بحقول النفط الغنية وبحكم موقعها إذ تقع في سهول وادي الرافدين الخصيبة، فإنها تعد من المراكز الرئيسة لزراعة نخيل التمر والشعير والحنطة ومحاصيل اخرى، وتشتهر بتربية قطعان الماشية. تقع على أرض اما سهلية رسوبية أو صحراوية، وان استمرار وجود اليورانيوم المنضب في المناطق السكانية في البصرة يعد مصدر تلوث إشعاعي مستمر إذ إنه يؤدي إلى تعرض السكان مع

مرور الوقت لمزيد من الجرع الإشعاعية والسمية من المسالك البيئية المختلفة مثل الهواء فكلما هبت عواصف ترابية في المنطقة يستنشق السكان ويتعرضون لمزيد من الجرع الإشعاعية وكذلك من السلسلة الغذائية والماء، مما يؤدي زيادة الجرع الإشعاعية وتراكمها في جسم الإنسان، وأوضحت نتائج هذه الدراسات أن أهم مصدر للتعرض الإشعاعي في هذه المناطق هو استنشاق هواء اليورانيوم المنضب وأكاسيده في الأشهر الأولى من العمليات العسكرية لعام ١٩٩٠ . وأستمر انبعاث اشعاعات اليورانيوم المنضب وأكاسيده من مواقع الآليات العسكرية المدمرة جنوب وغرب البصرة والناصرية، إن اليورانيوم عنصر ثقيل فضلاً عن انه عنصر مشع، فإن التسمم به كبقية العناصر الثقيلة، داخل جسم، والإنسان يسبب مشاكل صحية تتمثل بالتسمم الحاد باليورانيوم والضعف الصحي العام والتشوهات الخلقية وأمراض السرطان، واستعملت أسلحة اليورانيوم المنضب بكثافة لتدمير الدبابات والمعدات العسكرية لقطعات الجيش العراقي التي كانت تنسحب من الكويت واستمر هجوم القوات العسكرية الأميركية وحلفائها داخل المناطق والمدن المكتظة بالسكان من بينها البصرة، ومن مصادر التعرض الأخرى للإشعاعات التعرض لشظايا الدروع المدمرة المتأينة و نويدات سلسلة انحلال اليورانيوم المنبعثة منها مثل الثوريوم، والراديوم وغاز الرادون وكذلك من التربة الملوثة المتبقية بالقرب من الأهداف المدمرة بهذه الأسلحة، إذ إنها بقيت في مناطق البصرة وما حولها مدة طويلة، ثم بدأت حملة إخلائها وتجميعها في مناطق قريبة سُميت مقبرة الدبابات.

المحاضرة العاشرة: استعمال الاسلحة المحرمة دوليا والتلوث البيئي

تم استعمال الاسلحة المحرمة في اماكن مختلفة من العراق ومن بين اهم المدن التي أجرم فيها النظام البعثي باستعمال هذه الأسلحة مدينة (البصرة) في جنوب العراق، ومدينة (حلبجة) في شماله. وتعدان من أكثر المدن تعرضا للهجوم بالأسلحة المدمرة مما ادى الى تلوث النظام البيئي لتلك المناطق وتخريبها.

أولا: مدينة حلبجة:

تقع مدينة (حلبجة) شمال العراق، وتبعد عن الحدود الإيرانية (٨– ١٠) أميال وعن بغداد (١٥٠) ميلا وتقع في الجنوب الشرقي لمدينة السليمانية لتجعل من هذه المدينة شبه جزيرة بين الماء

والجبال، مما يعطيها مناخاً مناسباً ولطيفا وتعد المدينة من المحطات المهمة للمسافر من جنوب العراق ووسطه إلى شماله، وأيضاً هي في طريق القوافل المتجهة إلى تركيا وقارة أوروبا، وإن غالبية هذه القوافل كانت تحتوي في الماضي على التمر ولذلك سميت إحدى نواحي مدينة حلبجة باسم ناحية (خورمال) التي تعني مخزن التمر، إذ كانت تجارة التمر هي التجارة السائدة في العصور القديمة، وقد تعرضت المدينة التي كان يسكنها نحو (٨٠) ثمانين ألف شخص إلى القصف بالأسلحة الكيماوية اثناء الحرب العراقية الايرانية، وقد تسبب في مقتل الآلاف من أهالي المدينة، وفي وقتها ادعى العراق أن الهجوم قامت به القوات الإيرانية على البلدة. في آخر أيام حرب الخليج الأولى من ١٦–١٧ آذار ١٩٨٨. إذ قام (نظام صدام حسين) بإرسال عدد من الطائرات أمطرت المدينة بالقنابل الكيمياوية، وأدى ذلك الى مقتل العديد من السكان غالبيتهم من النساء والأطفال، ولقي الآلاف بعد ذلك مصرعهم بسبب المضاعفات الناجمة عن استخدام السلاح الكيميائي .. وذهب ضحية الهجوم فورا (٣٢٠٠ ٥٠٠٠٠) شهيد وأصيب منهم (٧٠٠٠ ١٠٠٠٠٠) شخص ، وهي أكبر هجمة كيماوية وجهت ضد سكان مدنيين من عرق واحد حتى اليوم في تاريخ البشرية وما يزال الكثير من عوائل الضحايا تحاول العثور على جثث أطفالها وشيوخها ورجالها الذين فقدوا أثناء القصف، ويعتقد أن الغازات التي استخدمها نظام صدام حسين ضد المدينة الكردية كان من بينها (السارين) وهو مادة سائلة أو غازية مثلة للعقل والجسم تسبب الموت أو التلف أو الضرر للإنسان والحيوان والنبات ، أو تكون مادة دخانية وهو قاتل في الحال إذ يعوق عمل خلايا المخ والأعصاب، وقد أكد الخبراء أن تحاليل العينات أثبتت استخدام ثلاثة أنواع من الغازات السيانيد، وغاز الخردل وغازات تؤثر في الأعصاب منها السارين) . أن هذا الغاز السام مصنف على أنه أحد أسلحة الدمار الشامل فقد حظر بشكل أساسي على أنه أحد الأدوات المروعة للحرب، وإن هجوم حلبجة من الأحداث التاريخية التي لا تنسى فقد كانت جزءا من حملة صدام ضد الإنسانية، وقد تم عرض صور للضحايا ممن نجوا من الكارثة لكن بقوا معاقين ومشوهين بفعل التسمم بما يعكس فداحة الجريمة ووحشيتها المنفلتة من كل عقاب، لدرجة أن النظام البيئي عامة في منطقة حلبجة ما زال يعاني من آثار التسمم الكيماوي إلى الآن، وان آثاره على الانسان والبيئة يبقى حتى بعد عدة سنوات، علما أن بروتوكول جنيف العام١٩٢٥ يحرم استخدام الأسلحة الكيميائية في ميادين الحروب، ومن أبرز الأسباب الكامنة وراء تدمير معالم الطبيعة الحروب المتعددة ولا سيما الأسلحة الكيميائية التي أتلفت العديد منها، ومكنت من

التخريب الواسع لمعالم البيئة في أغلب مناطق العراق، أن ما تعرض له العراق من أشكال الإرهاب بكل انواعه في زمن النظام البائد قد أحدث كارثة بيئية خطيرة انعكست على الإنسان والبيئة بصورة مباشرة إذ نجد إنتشارا للملوثات بمختلف الأشكال والأحجام ضمن بنية البيئة وعناصرها ومواردها المختلفة، كما أننا نجد عبر ما نلاحظه من انقراض الموارد البيئة النباتية والحيوانية بشكل عشوائي وفوضوي ليس سوى وليد السلوك الفوضوي الذي خلفه النظام البائد، وهذا الأمر ليس سوى انعكاس للأداء السلبي الذي مارسه في إنتهاكه لقوى الطبيعة دون حسبان ودون أي إدراك لما تحدثه هذه السلوكيات العشوائية من إجرام بحق الانسان والبيئة ومواردها فاستخدام الاسلحة المحرمة كان خطرا كبيرا وخلف اضراراً لا حصر لها على عناصر البيئة كافة ، فقد قامت بقتل الانسان والحيوان والنبات، وذلك عن طريق دخول هذه الكيمياويات إلى الجسم بالاستنشاق أو التناول عن طريق الفم أو ملامستها للعيون أو الجلد، وكذلك ملامستها اوراق النباتات أو تسربها لجذورها في التربة وبقايا الاسلحة الكيمائية يؤدي إلى انتقال هذه المواد المسممة إلى البيئة، سواء من المياه أو عن طريق الهواء، إذ يتم استنشاقها وكذلك يؤدي الى تلوث التربة الزراعية، وتلوث الموارد المائية فتنتقل هذه المواد السامة إلى الاسماك وحيوانات الماشية واللحوم والطيور ثم تنتقل إلى الانسان عبر السلاسل الغذائية مخلفة أضرارا مختلفة.

بناء على ما تقدم يمكن ان نلخص أهم الآثار البيئية التي تعرضت لها بيئة منطقة حلبجة من عمليات تخريب وتدمير منظمة شملت جوانب عديدة، اهمها تدمير مصادر البيئة كافة مما ادى الى ابادة بشرية للمنطقة، لأن العمليات الإجرامية والسياسات غير العادلة التي مارستها الحكومة العراقية آنذاك بتدميرها الالاف من القرى والقصبات في مناطق عديدة منها ونقل سكانها قسرا إلى مجمعات سكنية أشبه بالمعسكرات، لا تتوفر فيها أبسط وسائل العيش الأساسية، ورافق ذلك قطع الأشجار وحرق المزارع والغابات بهدف الغاء الحياة الريفية والبنية الاقتصادية في المنطقة، اذ لا ينحصر تأثيره على الانسان والحيوان والنبات بل يمتد إلى عناصر الماء والهواء والتربة، لذا كان استخدام النظام البائد للأسلحة الكيمياوية في حلبجة تدميرا كاملا لجميع عناصر البيئة إذ أشارت منظمة الصحة العالمية بان الاسلحة الكيمياوية التي استخدمت في الابادة وتدمير البيئة تجاوزت الحدود المسموح بها عالميا، ناهيك عن الآثار المادية والجسدية التي تعرض لها الناس من الإبادة الجماعية التي ماتزال آثارها مرئية من أمراض الولادة وأمراض السرطان والجروح

وتشوهات خلقية لدى الاجنة وحديثي الولادة اضافة الى تعرض نساء حلبجة إلى العقم والاجهاض وموت الاطفال خاصة في المناطق التي تعرضت الى استخدام كبير للسلاح الكيمائي والاشعاعات اذ لا تكتفي الحروب بقتل الاحياء وتشويهم بل تمتد آثارها الى الاجنة وهم في بطون أمهاتهم وتقتلهم قبل أن يبصروا النور او تصيبهم بعاهات وتشوهات وامراض مختلفة، فضلاً عن الآثار النفسية التي ما تزال تتبع الضحايا وقد تستمر لمدة غير معروفة من الزمن تركتها تلك المأساة وترك الأثر النفسي في حالة الفرد وحياته الاجتماعية الذي سيطر عليها الحزن والإكتئاب.

ثانيا: البصرة:

تقع محافظة البصرة على نهر شط العرب جنوب العراق بين الكويت وإيران تعد البصرة الميناء الرئيسي للعراق، على الرغم من أنه ليس لديها مدخل مياه عميقة، تشترك البصرة بحدود دولية مع كل من السعودية والكويت جنوباً وإيران شرقاً، والحدود المحلية لمحافظة البصرة تشترك مع كل من محافظة ذي قار وميسان شمالاً، والمثنى غرباً. تزخر البصرة بحقول النفط الغنية، وبحكم موقعها إذ تقع في سهول وادي الرافدين الخصيبة، فإنها تعد من المراكز الرئيسة لزراعة نخيل التمر والشعير والحنطة ومحاصيل اخرى وتشتهر بتربية قطعان الماشية. تقع على أرض اما سهلية رسوبية أو صحراوية، ان استمرار وجود اليورانيوم المنضب في المناطق السكانية في البصرة بعد مصدر تلوث إشعاعي مستمر إذ إنه يؤدي إلى تعرض السكان مع مرور الوقت لمزيد من الجرع الإشعاعية والسنية من المسالك البيئية المختلفة مثل الهواء فكلما هيت عواصف ترابية في المنطقة يستنشق السكان ويتعرضون لمزيد من الجرع الإشعاعية وكذلك من السلسلة الغذائية والماء، مما يؤدي زيادة الجرع الإشعاعية وتراكمها في جسم الإنسان ١٠، نتيجة السياسات العشوائية للنظام البائد استخدمت القوات المسلحة الأمريكية والبريطانية ذخائر اليورانيوم المنضب في مناطق مأهولة بالسكان، خاصة في جنوب العراق؛ مما أدى إلى تلوث المناطق بالمواد المشعة التي يعتقد انها بقايا اليورانيوم المنضب الذي استعمل كذخيرة خلال الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٠ والقصف الأمريكي في حرب الخليج الثانية ١٩٩١ واحتلال العراق عام ٢٠٠٣، واجريت دراسات حول تقييم المخاطر الصحية للمناطق المكتظة بالسكان التي تبلغ مساحتها نحو(١٢٠٠)كم، وتشمل مدن سفوان ، والزبير، وغرب البصرة والتي

تعرضت لجرعات إشعاعية عالية بسبب تلوث اليورانيوم المنضب أوضحت نتائج هذه الدراسات أن أهم مصدر للتعرض الإشعاعي في هذه المناطق هو استنشاق هواء اليورانيوم المنضب وأكاسيده في الأشهر الأولى من العمليات العسكرية لعام ١٩٩٠، وأستمر انبعاث اشعاعات اليورانيوم المنصب وأكاسيده من مواقع الآليات العسكرية المدمرة جنوب وغرب البصرة والناصرية، إن اليورانيوم عنصر ثقيل فضلاً عن انه عنصر مشع، فإن التسمم به كبقية العناصر الثقيلة، داخل جسم الإنسان يسبب مشاكل صحية تتمثل بالتسمم الحاد باليورانيوم والضعف الصحي العام والتشوهات الخلقية وأمراض السرطان، وقد استعملت أسلحة اليورانيوم المنضب بكثافة لتدمير الدبابات والمعدات العسكرية لقطعات الجيش العراقي التي كانت تتسحب من الكويت واستمر هجوم القوات العسكرية الأميركية وحلفائها داخل المناطق والمدن المكتظة بالسكان من بينها البصرة، ومن مصادر التعرض الأخرى للإشعاعات التعرض لشظايا الدروع المدمرة المتأينة و نويدات سلسلة انحلال اليورانيوم المنبعثة منها مثل الثوريوم، والراديوم وغاز الرادون وكذلك من التربة الملوثة المتبقية بالقرب من الأهداف المدقرة بهذه الأسلحة، إذ إنها بقيت في مناطق البصرة وما حولها مدة طويلة، ثم بدأت حملة إخلائها وتجميعها في مناطق قريبة شقيت مقبرة الدبابات، ويمثل استخدام الذخيرة التي تحتوي على اليورانيوم المنضب تهديدًا كيميائيًا كبيرًا من الممكن أن تلوث آلاف الهكتارات الزراعية بالمواد الخطرة في أعقاب الصراع الحربي فزادت العوالق وتراكيز الملوثات في مصب شط العرب والمياه المحيطة به فضلاً عن تلوث المياه الجوفية مما زاد في تلوث مياه الآبار المستخدمة في سقي جميع المحاصيل الزراعية وقد أكد خبراء البيئة والصحة أن هناك أكثر من إثني عشر موقعا ملونا في محافظة البصرة بمادة الكادميوم وملوثات بيئية أخرى مختلفة، وتلوث بيئة المحاصيل الزراعية بسبب السقي بالمياه الملوثة ولاسيما في قضاء الزبير، وبذلك يلاحظ ان هذه الأسلحة والذخائر الملوثة باليورانيوم تركت أثرا كبيرا على صحة المواطنين في هذه المحافظة الجنوبية.

المحاضرة الحادية عشر: سياسية الأرض المحروقة

تعد سياسية الأرض المحروقة احدى الطرائق والوسائل البشعة التي تم إتباعها لتدمير بيئة العراق وهي في الأساس مصطلح عسكري أي سياسة عسكرية لقوم على إحراق كل ما يمكن أن يستفيد منه العدو في عمل الله العسكرية مثل عمليات التوغل والحصار والسيطرة. تشتمل تلك المنظومة

العسكرية على خطة التدمير الكامل لأي وسائل عسكرية أو لوجستية من الممكن أن تستفيد منها القوات المعادية مثل الأسلحة العسكرية والطرق الممهدة للثكنات العسكرية أو المدنية، التحصينات والخنادق والمزارع كيلا يفيد منها العدو في تقديم الموت الغذائية ومصادر المياه العذبة من آبار ومياه محزنة بل وصل الأمر في بعض الأماكن إلى تلوث مصادر المياه العدية وتدمير الآبار النفطية وحرقها لكي لا يتمكن العدو من الافادة منها. إذ تم إحراق أو تفجير أو تسميم مياه الشرب أو ردم الآبار أو إحراق المحاصيل الزراعية أو قتل الماشية والحيوانات أو تدمير المون الغذائية وحرقها من جراء عمليات زراعة الالغام للأراضي كي تؤثر في الحياة البشرية لأنها تقع في المناطق السكنية مما يؤدي إلى تعرضهم للهلاك، ومهما كانت الدوافع أو الأبعاد فإن التاريخ ملي بالكثير من هذه الأحداث التي طبقت بها هذه النظرية المدمرة غير الإنسانية سواء قديما أو حديثا، إذا إن تلك الاساليب لسياسة الأرض المحروقة يمكن تفسيرها بتدمير مقومات الحياة البشرية كلها حتى تتحول الأرض إلى منطقة دمار لا حياة فيها واستعملت هذه الاستراتيجية كثيرا في العراق للأسباب التي ذكرت و ايضا لتفادي اجهزة الرؤية الحرارية والصواريخ الموجهة بصريا وحراريا از امر النظام البائد يحرق ابار النفط الكويتية بعد السحابه منها ١٩٩١ إذ قامت القوات العراقية قبل السحابها من الكويت بتفجير ما يقارب (١٠٧٣) بترا نفطيا، مما أدى إلى إحتراق نحو (٧٣٧) برا مسببا غيمة سوداء غطت سماء الكويت ومناطق وسط العراق وجنوبه والدول المجاورة لهما و خلقت ما يعرف بالأرض المحروقة التي سببت خسائر كبيرة واضرار بينية لكلا الدولتين.

المحور الأول: معركة نهر جاسم وتأثيرها على البيئة: جرت المعركة للمدة من ٨ يناير ١٩٨٧ وحتى ٢٦ فبراير ١٩٨٧ وتعد أكبر معركة في الحرب العراقية الايرانية من ناحية الخسائر المادية والبشرية، اذ تم عمل حاجز صناعي هو عباره عن بحيره إصطناعيه سميت ، (بحيره الاسماك) وقد تم جلب الماء لهذه البحيرة من شط العرب عن طريق قناة مائية تسمى "نهر "جاسم" إذ تم كهربة مياه البحيرة وحفر الخنادق والملاجئ وحقول الالغام والاسلاك الشائكة حول النهر كما تم وضع المدفعية والدبابات في الخطوط الخلفية وبذلك تركت تلك المعركة مخلفات واثار بيئية كبيرة وطويلة الأمد لذلك النهر إذ تلوث النهر بمخلفات الحرب من المتفجرات والألغام ورفاة المولى واختلط ماء النهر بدماء الضحايا وبمخلفات البترول الناتج من الفجار وحرق

الحقول النفطية القربة منه والخفض منسوب الماء لدرجة كبيرة، وزاد وضعه سوءاً وعدم رفع الأوحال المستقرة في قاع النهر بسبب الألغام أدى بهذه المواد إلى أن تصبح سامة، فتأكسد بقايا الأسلحة وتفاعل النفايات الصناعية والطبية تولد سموما قد تبقى نشطة لعقود وتنفذ إلى أجسام الناس وكل هذا قد يتسبب بانتشار حالات سرطانية بين الناس الذين يعيشون بالقرب من النهر ويعتمدون عليه في معيشتهم، كما قد يؤدي ذلك إلى انتشار الأمراض عن طريق المياه الملوثة.

المحور الثاني: حرق آبار النفط: ان من بين الأضرار بالبيئة بسبب سياسات النظام البائد التلوث الناجم عن قصف آبار النفط وحرقها، مما يتسبب في هطول أمطار حامضية تهدد الزراعة والغابات بما تحمله من سموم تؤثر في كيمياء العربة وتقتل الزروع والنباتات. أي أن الحرائق طويلة الأجل للنفط في العراق ستؤثر سلنا في المناخ والبيئة، يمكن أن يؤدي الثلوث التفعلي أيضا إلى تلوث الأرض والمياه الجوفية والمياه السطحية الناجم عن النفط المتسرب على الأرض واستمرار تلوث التربية. وإن احتراق النفط يؤدي إلى إنبعاث العديد من الغازات التي تؤدي الى تلوث الهواء والبنت العديد من الدراسات أن التأثيرات الناجمة من حرق ابار النفط تكون ذات سمية شديدة وتأثير خطير في الكائنات الحية والغربية والمياه وتسبب اضراراً بيئية. كذلك تؤثر بدرجة كبيرة في النشاط الميكروبي لتحلل النفايات والمخلفات العضوية وهذا يؤدي الى تراكمها ونشوء الأمراض والاوبئة بسبب انفجار آبار النفط في مناطق مختلفة .

المحور الثالث: حقول الألغام والمخلفات الحربية: لا تزال الألغام الأرضية والذخائر غير المتفجرة وغيرها من بقايا قصف الحرب المميتة تشكل تهديداً خطيراً في العراق عامة، وفي البصرة خاصة وهي تضيف صعوبة أخرى إلى الصعوبات العديدة التي يتعين على المدنيين العراقيين مواجهتها بسبب عقود من النزاع المسلح وتنتشر مخلفات الحرب القابلة للانفجار في أماكن مختلفة، وتشير التقديرات الصادرة عن الدراسة الدولية التي أجريت بين عامى ٢٠٠٤ و ٢٠٠٢ بعنوان (مسح أثر الألغام الأرضية) إلى أن (١٧٣٠) كيلومتراً مربعا من الأراضي العراقية ملوثة بشكل كبير، وتشمل هذه المساحة (١٣) محافظة. وتعد محافظة البصرة من أكثر المحافظات زرعاً بالألغام، ونتيجة لذلك أصبح الخطر يحدق بسلامة أكثر من (١١) مليون عراق ويهدد سيل عيشهم ويقع معظم التلوث الناتج عن الاضطرابات الداخلية والنزاع الدولي على طول الحدود العراقية مع إيران وتركيا وهذه المخلفات من اهم الاسباب التي أودت بحياة الناس نتيجة الامراض الصحية

المختلفة الناجمة عنها، ومن أهمها الامراض السرطانية ويعزي مختصون الامر الى مخلفات الحرب ولا سيما (اليورانيوم) وسواه من الأسلحة التي استخدمتها القوات العسكرية الاجنبية التي دخلت البصرة في عهد النظام البائد فضلاً عن الملوثات البيئية. وهناك آثار اخرى في انفجار الالغام المتروكة مخلفة ضحايا، وبعض انواع هذه المخلفات هي الالغام المضادة للأشخاص والالغام المضادة للدروع والقنابل والقنابل العنقودية والذخائر غير المتفجرة ومن أكثر الأماكن التي توجد فيها المخلفات الحربية: قضاء الفاو وقضاء شط العرب وقضاء ابو الخصيب وقضاء الزبير وقضاء المدينة وقضاء الدير في المناطق التي تكون اطراف مدينة البصرة التي كانت اماكن عسكرية دارت فيها بعض المعارك.

المحور الرابع: قصف المدن العراقية: كان العراق ساحة معركة لثلاث حروب كبيرة خاضها النظام البائد وهي حربا الخليج والحرب العراقية الايرانية إذا استعمل فيها كثير من أنواع الاسلحة والقنابل فضلا عن تفجير أنابيب النفط خاصة في مدينة البصرة وتعرضت العديد من مدن العراق بالقصف المدمر الذي ادى الى تدمير النظام البيئي بشكل كبير، إذ ان المواد السامة كانت ذات نسب عالية جدا في تلك المناطق مما سبب مشاكل واسعة النطاق في النظام البيني وتعد المناطق الجنوبية خاصة ضحية هذه الحروب التي خلفت العديد من نفايات المواد الخطرة والمشعة ، وبقايا الدبابات والأسلحة والالغام والمعامل التي ظلت مدمرة في مسارح العمليات العسكرية فضلاً عن بقايا الصواريخ التي أطلقتها القوات الأمريكية على مجموعة من الأهداف العسكرية) والقتل بشتى الأسلحة والقصف المتبادل ليل نهار، وما إن وضعت الحرب أوزارها في الثامن من أغسطس عام١٩٨٨ حتى وجد البصريون أنفسهم أمام أحياء ومناطق مدمرة بالكامل، فالحرب التي دارت رحاها في مدينتهم خلفت مئات الآلاف من القتلى والجرحى والمعاقين .

المحاضرة الثانية عشر: تجفيف الاهوار والهجرة القسرية

المحور الأول: المفهوم والاهمية: الاهوار عبارة عن نظام بيئي متكامل مكون من مسطحات مائية بأعماق مختلفة تصل في بعض الأحيان إلى عمق أربعة أمتار، تقع في الجزء الجنوبي من العراق في المنطقة الواقعة ما بين مدينة العمارة شمالا والبصرة جنوبا والناصرية غربا، وتنقسم على ثلاثة أقسام رئيسة هي هور الحويزة وهور الحمار والاهوار المركزية. وتتغير مساحة هذه الاهوار من سنة لأخرى ومن موسم لآخر تبعا لكمية المياه الواصلة إليها من مياه دجلة والفرات

وبعض الأنهار المتفرعة عنهما والاهوار غنية بتنوعها الحيوي وقادرة على دعم الاحتياجات الحياتية لسكانها منذ الاف السنين اذ اختار سكان الأهوار هذه الأرض لتكون سكنا لهم وتمركزت حياتهم وأعمالهم الاقتصادية حول هذه المنطقة البيئية إذ يعيش سكان الاهوار على صيد الأسماك والطيور والبط ويقومون بزراعة الرز وتربية الحيوانات وخاصة الجاموس وعمل بعض الصناعات الشعبية ويعيشون في بيوت متربعة على الماء وينتقلون بواسطة الزوارق المحلية الصنع (المشحوف) فضلا عن قيامهم بالإفادة من نبات القصب الذي يستعمل في صنع (الحصير)، وتصبح المياه التي تصب في المنطقة الشمالية من الخليج العربي أكثر نقاوة من مثيلاتها في تلك البيئة.

المحور الثاني: دور النظام البائد في تجفيف الأهوار: لم يتردد نظام (صدام حسين) في تدمير مصادر الثروة المائية للأهوار، إذ قام مبكراً (منذ العام ١٩٨٥) بخطوات لتجفيفها مقدمة لمشروع أكبر أدى إلى تدمير هذا المستنقع المائي الشاسع فقد كشف الدكتور (جيمس براز نكتون الأستاذ في قسم الجغرافيا في جامعة كامبريدج البريطانية) عن قيام السلطات العراقية بأعمال هندسية جديدة لتجفيف ما تبقى من مياه أهوار الحويزة المتاخمة للحدود العراقية الإيرانية في العام (١٩٨٥) وفي حقبة التسعينيات بعد انتهاء حرب الخليج قام النظام الحاكم بحملة هندسية واسعة ومبرمجة لتجفيف أهوار الجنوب العراقي وقد اشترك جيشه بكل قدراته التنفيذية على مستوى الجهد الهندسي وإمكانيات دوائر الري وقد رافق ذلك إجلاء قسري لسكان القرى الواقعة ضمن المشروع بالقوة وهدم البيوت والقتل والقصف المدفعي وقد تم تنفيذ هذا المشروع بإنشاء سدود ترابية لمنع تدفق المياه من الأنهر التي تغذي الأهوار ، ثم توجيهها لنصب في نهر الفرات وتحويل مجرى الفرات من موقعه الحالي شرق الناصرية إلى مجرى المصب العام أو ما عرف بنهر (صدام) الذي كان في الأصل مبزلاً للمياه المالحة إلى خور الزبير فالخليج العربي بالإضافة إلى إنشاء سدة ترابية بين قضاء المدينة ومحافظة الناصرية لمنع تدفق مياه الفرات إلى هور الحمار بواسطة الروافد مع سدود ترابية داخل الأهوار نفسها لتسهيل تجفيفها بسرعة.

المحور الثالث الاثار المترتبة على تجفيف الاهوار: إن هذه العملية الاجرامية للنظام البائد أدت إلى تحطيم نظام حياة بيني استمر أكثر من (٥٠٠٠) سنة وتقليص مساحة الأهوار التي كانت تمتد إلى (١٥٠٠٠ – ٢٠٠٠٠) كيلومتر إلى أقل من (٢٠٠٠) كم٢ وتدمير الأهوار المركزية

بنسبة (٩٧%) وتحولت إلى أراض جرداء ما صاحبه انخفاض مجموع السكان من (٤٠٠,٠٠٠) مواطن إلى نحو (٨٥٠٠٠) مواطن أما الذين نجوا وأصبحوا تحت ضغط الإبادة فتم تهجيرهم إلى المدن وجاءت هذه العملية مع انخفاض شديد في منسوبي نهري دجلة والفرات ادت عمليات تجفيف الاهوار إلى تدمير البيئة النباتية والحيوانية لان عمليات التجفيف أثرت بصورة مباشرة في الحياة النباتية والحيوانية، وانطوت على تدميرها، فهو أحد الأسباب الرئيسة لخسارة التنوع البيولوجي، وأثر سلبا في عدد الأصناف النبائية الموجودة فيها وظهرت مجتمعات نباتية جديدة تلاءمت مع البيئة الصحراوية الجديدة مثل الطرفة والطرطيع والشويل والعجرش واصيبت بساتين النخيل وكثير من بساتين الفاكهة التي كانت تشتهر بها المنطقة بالأمراض الكثيرة التي أدت الى هلاك مساحات شاسعة منها، وما تبقى اصبح عديم الجدوى الاقتصادية، اضافة الى ظهور اصابات بحشرة الارضة في بساتين النخيل ولاسيما في شمال البصرة وكانت هذه البساتين تعيش في بيئة مغمورة بمياه يتعذر على الحشرة اختراقها والانتقال من مكان الى اخر بسهولة ، أما الحياة الحيوانية ، فلقد أدى التجفيف الى التأثير سلبا في العديد من الحيوانات البرية والداجنة التي تعيش فيها ابن آوى، الثعلب الأحمر، الضبع القنفذ وغيرها من الحيوانات وبعد الجاموس من أشهر الحيوانات الموجودة في المنطقة إذ يقضي معظم وقت النهار في الماء وإن تجفيف الاهوار ادى الى انقراض أنواع لا حصر لها من الحيوانات والاسماك والطيور إذ كان هناك ما يقارب (٢٧٨) نوعاً من الأنواع النادرة والرائعة كالخضيري والحذاف التي كانت تعد الاهوار محطة اساسية تستعملها ملايين الطيور في خطوط هجرة الطيور من سيبيريا الى افريقياء وانقرضت انواع نادرة من الحيوانات التي لا يوجد مثيل لها في أي بيئة مائية اخرى. وأكد بعض الخبراء أن كلب البحر العراقي الذي اكتشفه علماء الحياة المائية في عام (١٩٥٠) م وهو لا يعيش في اي مكان آخر في العالم وقد انقرض هذا الحيوان بعد تجفيف الأهوار ، ولا يبدو ان اعادة المياه الى الأهوار ستعني عودته واصبحت هناك مقابر جماعية للجاموس كما تعرض العديد من اللبائن والأسماك المستوطنة في الاهوار إلى الانقراض ، واصبح (٦٠ستون) نوعا من الطيور في خطر. ومن الحيوانات النادرة التي لم تعد موجودة في الاهوار يمكن الإشارة إلى قاذف السهام الأفريقي، أبو منجل البجع الدلماس، النسر الملكي، قط الأدغال، ثعلب الماء إذ يعيش في الاهوار أكثر من (٣٠٠) نوع من الطيور وتتغير أعدادها من موسم .

المحاضرة الثالثة عشر: تدمير البيئة الزراعة والحيوانية والتلوث الاشعاعي

المحور الأول: الدجيل: تعد الدجيل احدى مدن محافظة صلاح الدين وتعد تاريخيا من المناطق الزراعية المعروفة في العصر العباسي وكان العباسيون يمنحونها لمن يريد تضمينها. تبعد الدجيل مسافة (٦٠) كم إلى الشمال من بغداد، وتحيط بها بلدات الضلوعية وقضاء بلد من الشمال وناحيتي التاجي والطارمية من الجنوب الشرقي، وفي الجنوب الغربي يوجد ذراع دجلة ومنطقة سبع البور والنباعي وفي الغرب تحاذيها منطقة الثرثار وهي أرض منخفضة ويبلغ عدد ساكنيها نحو (١٠٠,٠٠٠) نسمة. تشتهر ببساتينها وأراضيها الزراعية الخصبة بزراعة أنواع عديدة من الأشجار كالبرتقال والرمان والعنب والدجيل عبارة عن بستان كبير لكنها مدينة صغيرة وعلى الرغم من ان الاراضي الزراعية تحيط بها من كل مكان فان بيوتها ليست كبيوت القرى، ويشقها نهر صغير يطلق عليه اسم (مشروع الدجيل)، وتكثر فيها اشجار الحمضيات بكل انواعها والكروم والنخيل غير ان النظام البائد أقدم على تجريفها وحولها فيما بعد الى ارض قاحلة، ولعل أحدى أبرز الجرائم البشعة التي ارتكبها نظام صدام حسين المستبد بأمر مباشر منه جريمة تدمير قرية الدجيل إبان محاولة اغتياله سنة (١٩٨٢) فيها، تكمن بشاعة هذه الجريمة في الرد العنيف وغير المبرر الذي لحق بأهالي قرية الدجيل بسبب حادثة محاولة الإغتيال تلك، إذ قام بعدها بتهجير وتدمير المئات من سكان القرية رجالا ونساءً وأطفالا، وتم إعدام جموع من المواطنين لتورطهم المزعوم في العملية، و تم نفي المئات الآخرين وتدمير منازلهم ومزارعهم وممتلكاتهم وكانت الحجة التي يقدمها أنصار النظام البائد هي أنهم قاموا بتدمير تلك المزارع التي استعملها منفذو محاولة الاغتيال كغطاء أثناء الهجوم لمنع حدث مماثل في المستقبل، وهذه الجرائم ادت الى تهجير العوائل منها (ال جويبر) و (بنو اسد مثالان ظاهران للاستشهاد على جرم النظام السابق والحقيقة ان العشائر العراقية والقرى العراقية كافة قد نالها من جور النظام السابق ما نال للتدمير وانقراض للأنواع المختلفة من الكائنات الحية الحيوانية والنباتية، وأن بيئة ما بعد الحرب في أي منطقة ستكون ملوثة بشدة. ومن الممكن هناك أضرار لا يمكن إصلاحها.

المحور الثاني: تجريف بساتين النخيل: تغطي مزارع النخيل مساحات واسعة من البلاد ومن ضمنها منطقة الدجيل البستان الكبير الذي تحول الى اراض جرداء خالية من النخيل بعد تجريف النخيل وتدميرها إنتقاما من الاهالي بعد حادث الإغتيال ولم يبق منها سوى بقايا جذوع ميتة بعد

ان كانت تشبه الغابة باتت اليوم خاوية الا بعض ما تبقى من الاشجار التي اصابها الجفاف وخلت من الثمار، وادى الى اختفاء أنواع من التمور أو انقراضها إذ لم تعد تزرع اليوم كالقنطار والحويز والديري ضمن (٢٥) نوعا إختفت من المزارع والأسواق، ونتيجة تعرية التربة وانعدام الحزام الاخضر الذي يصد تلك العواصف ويؤثر التجريف على التنوع البيولوجي واختفاء انواع مختلفة من الكائنات الحية التي تعد الاشجار موطنها الأصلي، وقد أدى تجريف النخيل الى ارتفاع درجات الحرارة وزيادة ظاهرة الاحتباس الحراري، وأثرت عملية تجريف النخيل في تغيير الواقع البيولوجي والبيئي للمنطقة ونفوق عدد كبير من الحيوانات التي تعيش في داخل هذه البيئة وهجرة عدد آخر منها وتغير نوعية الحيوانات التي تعيش على وفق المتغيرات الجديدة التي اضافتها وتجريف البساتين اسهم في زيادة تأثير هذه العواصف وزيادة شدتها على المناطق الزراعية والسكنية في الدجيل.

المحور الثالث: البصرة :أدت الحرب العراقية الايرانية الى تدمير شبه كامل لأكبر غابات النخيل في العالم، تلك الممتدة على طول شط العرب. و(مسؤولية الحرب تأتي عن مستويين الأول (مباشر) إذ أحالت القذائف الايرانية والعراقية – على السواء ملايين النخلات الى جذوع محترقة ، فحين كانت القوات الايرانية لم تعبر شط العرب بعد ان كانت القذائف تنهال على القطعات العراقية المرابطة على الشاطئ الآخر من الشط بعد ان احتلت ايران الفاو و شريطا منهاج جرائم حزب البعث البائد المحظور طويلاً من شط العرب كانت القذائف العراقية تنهال على البقية الباقية من النخيل لطرد المعتدين والمستوى الثاني الذي دمّرت الحرب بموجبه غابات النخيل في البصرة (غير مباشر) هو ملوحة الأراضي المتزايدة، وهذه نتجت إثر قيام السلطات العراقية في الحرب بردم أكبر أقنية للتصريف الطبيعي للمياه الممتدة ما بين شط العرب وبساتين النخيل، وذلك لتهيئة الأرض لحركة المدرعات والمدفعية وعجلات القوات المسلحة المتمركزة في المنطقة. وشاركت أحداث الثأر من السلطة العراقية المركزية بعد انسحاب الجيش العراقي من الكويت وهزيمته في الحرب ١٩٩١ في صب المزيد من النار على بساتين النخيل، فقد وظفها المقاتلون الثائرون على النظام العراقي مناطق اختباء لهم بعد انسحابهم من البصرة وضواحيها، وهذا جعلها هدفاً للقطعات المطاردة لهم، وكان يأمر بتدمير البساتين لمجرد انطلاق اطلاقة معارضة منها ، وموقفه هذا منسجم مع موقفه ازاء الاهوار عندما أمر بتجفيفها.

المحاضرة الرابعة عشر: المقابر الجماعية وقصف دور العبادة

ان المقابر الجماعية هي احدى اكبر الجرائم التي واجهها المجتمع العراقي اذ بلغ عدد المقابر الجماعية ٣٤٦ مقبرة في عموم العراق من غير تلك التي لم تكتشف بعد ، بحسب وزارة شؤون الشهداء) في حكومة إقليم كردستان. والإحصائية تبين المقابر المكتشفة في المدة من (٢٠٠٣) ولغاية (٢٠١٠)، وتعود لعهد يمتد من عام (١٩٨٠) لغاية (٢٠٠٣) وتبين إن المقابر الجماعية تركزت في المناطق الشمالية والغربية من العراق، وتحديدا محافظات نينوى وكركوك وصلاح الدين والأنبار وديالى وفي بابل كذلك. وتشير تقديرات مكتب مفوضية حقوق الإنسان السامية في الأمم المتحدة إلى أن أعداد المدفونين في تلك المقابر الجماعية يتراوح من (٦٠٠٠) إلى (١٢٠٠٠) إنسان، بينهم نساء وأطفال وكبار سن وذوو إعاقة، فضلا عن عناصر اخرى ويذكر أن السلطات العراقية اكتشفت مقبرة جماعية تحتوي على أكثر من (٣٠٠٠) جثة بالقرب من منطقة المحاويل (٦٠) كلم جنوب بغداد تعود الى النظام البائد، وقد عثر على مقبرة جماعية في محافظة الانبار غربي العراق، ويعتقد أن تلك الجثث تعود إلى الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨)، وتقول جماعات حقوقية إن هناك المئات من المقابر الجماعية في العراق التي تحتوي جثث نحو (٣٠٠) ألف شخص قتلوا طوال حكم النظام البائد، وعدت منظمة حقوق الانسان المقبرة الجماعية من أبشع جرائم النظام السابق وانتهاكا كبيرا لحقوق الانسان، وتبين أن المقابر الجماعية هي احدى المشكلات المستعصية التي تواجه المجتمع العراقي عامة والكردي خاصة فبعد تعرضهم للأنفال فهي المأساة الكبرى التي تعرضوا لها وقدرتهم على تخطي الظروف القاسية التي تمر على الانسان العراقي على المستوى الاجتماعي والنفسي والثقافي ، إذ بدأت مرحلة ما بعد المأساة مع اكتشاف المقابر الجماعية التي اعلنت بداية لتاريخ ترمل جماعي للنساء في المجتمع ، وخاصة بعد ما عادت اعداد كبيرة من ارامل الانفال من سجن (نقرة (السلمان) وقد اكتشفت القوات العسكرية الامريكية بالقرب من كركوك نحو (١٥٠٠) قبر ليس عليها اسماء تقع قرب المنطقة الصناعية في كركوك ، وكذلك عثر على اكثر من (٢٦٠) مقبرة جماعية في العراق قتل ودفن فيها الالاف من الكرد في عمليات الانفال من رجال واطفال ونساء ، وعثرت على مقبرة بجانب بناية قوات الطوارئ داخل مدينة السليمانية فيها مجموعة من القبور دفن فيها رجال ونساء واطفال ، ويمكن تحديد ثلاثة مواقع لقبور جماعية بواسطة شهادات بعض

الناجين يقع أحدها بالقرب من الضفة الشمالية لنهر الفرات والقريبة من مدينة الرمادي والمجاورة لمخيم يأوي الكرد الفيليين الذين رحلوا قسرا في المراحل المبكرة من الحرب العراقية الايرانية ، وتوجد مقبرة أخرى تقع قرب موقع الحضر الاثري جنوب مدينة الموصل، والمقبرة الثالثة تقع في الصحراء خارج بلدة السماوة، حتى وصلت اعداد المعدومين على حسب بعض الوثائق الى الالاف كانت اعداد السجناء المعتقلين في سجن ابو غريب تقدر بالآلاف، وان هذه الاعداد الضخمة لا تستطيع الحصول على ابسط مستلزمات الحياة من الاكل والملبس والاغطية واكثرهم يموتون جوعا وبردا واستخدم قسم من السجناء السياسيين في تفجير حقول الالغام ابان الحرب العراقية – الايرانية، وكانت السلطات الحكومية تجمع الجثث وتنقلها الى مقبرة كبيرة قريبة من السجن إذ تقع في شرقها ببضعة امتار وترمي فيها الجثث وعثرت على مقبرة للأكراد ضمت نحو الفين وخمسمائة)(٢٥٠٠) قبر في الجانب الجنوبي من مدينة كركوك والقتلى المدفونون قد دفنوا على صفوف طولية وهناك مقبرة أخرى وجدت في كربلاء وتم اكتشافها من قبل منظمة حقوق الانسان فرع كربلاء ، إذ كانت تجرى عملية دفن البشر وهم احياء ومن مختلف الفئات والاعمار في كردستان وكربلاء والبصرة والعمارة وذي قار والنجف وواسط، الى جانب دفن الاسرى المحجوزين وهم احياء وهناك احصائية لمنظمة العفو الدولية تؤكد اكتشاف موقع يحتوى على ثلاثة الآف جثة ، منهم خمسة عشر ألف جثة لمفقودين عراقيين من الذين اعتقلوا وأعدموا فورا في اعقاب انتفاضة عام) (١٩٩١) في الجنوب، وقد شوهد مع جثث الموتى الاجهزة الطبية الخاصة بسحب الدم مشدودة الى ايديهم وسواعدهم وقد عصبت أعينهم قبل أن تعدمهم السلطات العسكرية ومعظم الجثث كانت من سكان نينوى واطراف الموصل والقرى التابعة للشيخان وكانت تجري عملية سحب الدم من الاشخاص الذين تسميهم السلطات الحكومية آنذاك بالمخربين ، وتتم العملية في مخازن الصويرة قسم وحدة المجازر البشرية ، وكانت هذه الدماء تستخدم للتجارب ولاختبار الاسلحة الكيمياوية على جسم الانسان وهنالك مقبرة اخرى وجدت بالقرب من بلدة المسيب على بعد (أربعين) ميلا الى الجنوب من بغداد ، إذ اخرج السكان المحليون ستمائة وخمسين)، هذا الى جانب مقبرة أخرى عثرت عليها منظمة (ميدل ايستووج) التابعة للأمم المتحدة تعود الى النظام البائد، وهنالك معلومات على وجود مقبرة جماعية قرب مدينة بعقوبة .